( مستخرج )

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

# الآثار الاقتصادية للإغراق ومداخل مكافحته بالتطبيق على سوق الحديد والصلب فى مصر

د/ مها رضوان محمد محمد مصطفى

دكتوراه الاقتصاد - كلية التجارة جامعة عين شمس

يوليو ٢٠٢٤

العدد ٥٥٥

السنة المائة وخمسة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

# The economic effects of dumping and approaches to combating it by applying it to the iron and steel market in Egypt

Dr . Maha Radwan Mohamed

July 2024

No. 555

CXV itéme Année

Le caire

# الآثار الاقتصادية للإغراق ومَداخل مُكافحته بالتطبيق على سوق الحديد والصلب فى مصر

**د/ مها رضوان محمد محمد مصطفى**

دكتوراه الاقتصاد - كلية التجارة جامعة عين شمس

## المُلخَّص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل الآثار الاقتصادية للإغراق، والوقوف على أهمِّ مَداخل مُكافحته فى الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١). وعبر المنهج التحليلي الوصفي، تبيَّن أن الاقتصاد المصري يتسم بازدواجية الإغراق، ففي الوقت الذي عانى فيه من حالة الإغراق (الاستيرادي) من بعض الدول وفي بعض السِّلع مثل الصين وتركيا وأوكرانيا، وُجِّهت إليه تُهم بمُمارسة الإغراق (التصديري) هو الآخر فى بعض الصادرات من السِّلع الزراعية والمنسوجات، خاصَّة مع الاتحاد الأوروبي. وفي نطاق الحديد والصلب الذي يُعتبر أحد أهمِّ الصناعات فى الاقتصاد المصري، فقد أثبتت فرضية الدراسة أنَّ هذا السوق يخضع لنمط احتكار القلَّة، وتُواجه صناعة الحديد والصلب فى مصر تحديات الإغراق والمنافسة غير العادلة مع الحديد المستورد، خاصَّة من تركيا والصين وأوكرانيا، بأسعار تقلُّ عن تكلفة الإنتاج. وقد بيَّنت نتائج الدارسة أيضًا ثلَّة من الآثار الاقتصادية التي تُصاحب الإغراق، وأهمُّها: (تكريس الطابع الاحتكاري، وخفض مستويات المنافسة فى السوق المصري، وانخفاض الإنتاج المحلي، والتأثير على قدرة عدد من الصناعات على الاستمرار، ونزوح الاستثمارات الأجنبية، وعرقلة الاستثمار المحلي)، ورغم وجود هذه الآثار السلبية، فإن هناك أثرًا إيجابيًا على المُستهلك يتلخَّص فى تعاظم منفعته مع اتساع قدرته على الاختيار جراء وجود عدد أكبر من المُنتجين. واختُتمت الدراسة بعرض عدد من مداخل مُكافحة الإغراق، وفي مقدمتها المدخل التشريعي، ثم المدخل المؤسسي، وأخيرًا المدخل التنموي الخاص بتنمية الصادرات وضبط سلوك الواردات كوسائل حيوية وذات فعالية فى مكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: الإغراق، التجارة العادلة، الجات، تحرير التجارة، صناعة الحديد والصلب، مصر.

# The economic effects of dumping and approaches to combating it by applying it to the iron and steel market in Egypt

**Dr . Maha Radwan Mohamed**

## Abstract

The current study aimed at analyzing the economic effects of dumping and identifying the most important approaches to combating it in the Egyptian economy, during the period (2000-2021). Through the descriptive analytical approach, it was found that the Egyptian economy is characterized by double dumping, at a time when it suffered from (import) dumping from some countries and in some commodities such as China, Turkey and Ukraine. He was also accused of dumping (export) in some exports of agricultural commodities and textiles, especially with the European Union. In the scope of iron and steel, which is considered one of the most important industries in the Egyptian economy, the study hypothesis proved that this market is subject to an oligopolistic pattern, and the iron and steel industry in Egypt faces the challenges of dumping and unfair competition with imported iron, especially from Turkey, China and Ukraine, at prices less than cost production. The results of the study also showed a number of economic effects that accompany dumping, the most important of which are (the consolidation of the monopolistic character, the reduction of levels of competition in the Egyptian market, the decline in domestic production and the impact on the ability of a number of industries to continue, the displacement of foreign investments and the obstruction of domestic investment), and despite the presence of these negative effects, There is a positive effect on the consumer, which is summarized in the increase in his benefit with the expansion of his ability to choose due to the presence of a greater

number of producers. The study concluded by presenting a number of anti-dumping approaches, foremost of which is the legislative approach, then the institutional approach, and finally, the developmental approach related to developing exports and controlling the behavior of imports as vital and effective means in combating dumping in the Egyptian economy.

**Keywords:** dumping, fair trade, GATT, trade liberalization, iron and steel industry, Egypt.

## المقدِّمة :

لقد تنبَّه العالَم منذ عقود طويلة إلى أن النشاط التجاري هو العامل الأوَّل والمصدر الرئيس لزيادة الثروة مع مرور الوقت، وقد انشغلت مدرسة التجاريين أو كما يُسمِّيها البعض المركنتاليين، بالتجارة والإنتاج المخصَّص للتصدير، إيمانًا منهم بأن التجارة وما يتبعها من سياسة تجارية هي الأداة الرئيسة لخلق الثروة وزيادتها.

ومن هنا شكَّلت التجارة النشاط الأوَّل والمحرِّك لعملية التنمية الاقتصادية، ومع تزايد السعي نحو قيام نظام تجاري عالمي على خلفية التطوُّرات الصناعية والتكنولوجية ووسائل النقل، أضحى موضوع حماية الإنتاج الوطني من الحالات المشوهة للتجارة، ومن الموضوعات التي تحظى باهتمام دولي واسع النطاق، وخاصَّة فى إطار منظمة التجارة العالمية، وقد اتضحت هناك حاجة ملحَّة تستلزمها سياسات تحرير التبادل التجاري على المستوى العالمي، إذ إن هذا الموضوع لم يكن مطروحًا كمشكلة عندما كانت الدول تعتمد على التعريفة الجمركية لحماية الإنتاج الوطني، ولكن بعد أن باشرت جميع الدول بتفكيك تعريفتها الجمركية فى إطار السياسات التحريرية الحالية، أصبحت الحالات المشوهة للتجارة تُشكِّل تهديدًا كبيرًا، وتُلحق أضرارًا فادحة بالمُنتجين الوطنيين.

وذلك بالرغم من وجود اتفاقيات بدأت مع اتفاقية الجات ١٩٤٧م مع نهاية الحرب العالمية الثانية، التي هدفت إلى إيجاد قوانين مُلزمة للجميع؛ بهدف توحيد النظم الحاكمة والموجِّهة للتعاملات التجارية وزيادة حركة انسيابها، وضمانًا لحقوق المتعاملين فيها، لا سيما مع بروز منافسات غير مشروعة فى نطاق التجارة الدولية، وفي مقدمتها قضايا الإغراق، وما ينتج عنها من مضارَّ اقتصادية للأسواق والبلدان التي تُباع فيها السلعة.

وقد تزايدت أهمية موضوع الإغراق فى التجارة الدولية نظرًا لتأثيراته المُتباينة على اقتصاديات الدول، سواء التي تُمارس سياسة الإغراق أو التي يُمارس فيها الإغراق، فعلى الساحة الدولية برز أن المفاوضات التي ثارت قبل وأثناء جولة أوروجواي عام ١٩٩٥م انصبَّ جزءٌ كبير منها على مُكافحة الإغراق، حيث أسفرت

تلك المفاوضات عن وضع اتفاق خاص يُنظِّم تطبيق المادة السادسة من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤م، وهي المادة المعنية بموضوع الإغراق.

ويُعنى بالإغراق: تلك الحالة من الحالات المشوِّهة للتجارة الدولية، ويُعرَّف على أنه: بيع منتج بأقلَّ من سعره فى بلد التصدير، وقد استحوز هذا الموضوع على اهتمام دولي واسع، خاصَّة فى إطار منظمة التجارة العالمية، حيث نصَّت عليه المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام ١٩٤٧م، ثم وضعَت بشأنه اتفاقية خاصَّة فى جولة طوكيو عام ١٩٧٩م، ثم تُوِّج باتفاقية جديدة عُرِفت بالاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤م، وهي إحدى مولدات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

## أوَّلًا: مشكلة الدراسة:

تُعد صناعة الحديد والصلب إحدى أهمِّ الصناعات فى أيِّ دولة، حيث تكتسب أهميتها لدورها فى حفز القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى. وعلى مدار السنوات الماضية تنامت أسواق الحديد فى مصر، لكنها أخذَت شكلًا احتكاريًا جعل أسعارها لا تتحدَّد بناءً على العرض والطلب (قوى السوق)، ولكن تُحدَّد من خلال قلَّة من المُحتكرين. وهو ما جعل أسعار الحديد تأخذ اتجاهًا متصاعدًا على الدوام، وأثَّر أيضًا على قدرات المُستهلكين والطلب الكلي.

وفي السنوات الأخيرة أيضًا لم يكن سوق الحديد والصلب يتعرَّض لمشكلة الاحتكار فقط، بل أيضًا تعرَّض لخطر خارجي تمثَّل فى وجود منافسة غير عادلة من الخارج، حيث عمدَت بعض الشركات إلى اتِّباع سياسة الإغراق؛ ممَّا هدَّد السوق برمَّته، وهدَّد الصناعة أيضًا.

وفي هذا البحث نُحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هو الإطار المفاهيمي للإغراق فى النظرية الاقتصادية؟

ما هي الآثار الاقتصادية للإغراق ومَداخل مُكافحته بالتطبيق على سوق الحديد والصلب فى مصر؟

كيف تطوَّر إنتاج الحديد والصلب فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)؟

ما هي مَداخل مُكافحة ظاهرة الإغراق فى مصر؟

## ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها لكونها تتناول أحد أهمِّ الموضوعات الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة الدولية والمنافسة العادلة، حيث تتعرَّض لظاهرة الإغراق، من خلال تناول الإطار المفاهيمي والشروط وغيرها، بالإضافة إلى التعرُّض للنظرية الاقتصادية وموقفها من الإغراق. ثم بعد ذلك يأتي الجانب التطبيقي من الدراسة والتي يُحاول فيه الباحث رصد أهمِّ الآثار المباشرة وغير المباشرة للإغراق بالتطبيق على سوق الحديد والصلب فى مصر. مع مُحاولة تحديد أهمِّ مداخل مُكافحته.

## ثالثًا: أهداف الدراسة: وتتمثَّل فما يأتي:

- التأصيل النظري لماهية الإغراق وشروطه.
- التطرُّق لأهمِّ الآثار الاقتصادية للإغراق فى مصر.
- رصد تطوُّر إنتاج الحديد والصلب فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١).
- محاولة تقديم بعض المَداخل ذات الفعالية لمُكافحة الإغراق.

## رابعًا: فرضيات الدراسة:

إنَّ التشوُّه الداخلي لسوق الاستيراد المصري ساهم فى تغوُّل الإغراق، وعمل على زيادة آثاره السلبية.

يُمثِّل سوق الحديد والصلب مثالًا على احتكار القلَّة، كما يُمثِّل أحد أكثر الأسواق تعرُّضًا للإغراق أيضًا.

يُمكن أن تعتمد مُكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري على مَدخل تشريعي ذي كفاءة وفعالية وقدرة تنفيذية، يُلازمه مَدخل مؤسسي يتسم بالمرونة. فضلًا عن وجود مَدخل تنموي يعمل على تنمية الصادرات وضبط سلوك الواردات.

**خامسًا: منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعني بعرض المفاهيم النظرية الخاصَّة بالإغراق، وتوضيح شروطه وآثاره، والوقوف على موقف النظرية الاقتصادية منه، ثم العروج على تداعيات قضايا الإغراق فى مصر وآثارها بالتطبيق على صناعة الحديد والصلب، مع محاولة تبيان مَداخل وأنماط مُكافحته كسبيلٍ لتحقيق التجارة العادلة. ولذلك يتمُّ تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام: أوَّلها الإغراق فى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، ثم الإغراق فى الاقتصاد المصري. وثالثًا تأتي الآثار المباشرة وغير المباشرة لإجراءات الإغراق والدعم والوقاية لسلعة الحديد والصلب. وأخيرًا، مَداخل مُكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري والنتائج.

**سادسًا: حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية: وتتمثَّل فى الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١).

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الموضوعية: وتتمثَّل فى دراسة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإغراق على سوق الحديد والصلب فى مصر.

**سابعًا: خُطة الدراسة:**

فى ضوء ما تقدَّم ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تمَّ تقسيمها إلى أربعة أقسام، وذلك على النحو الآتي:

القسم الأوَّل: الإغراق فى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية.

القسم الثاني: الإغراق فى الاقتصاد المصري.

القسم الثالث: الآثار المباشرة وغير المباشرة لإجراءات الإغراق والدعم والوقاية لسلعة الحديد والصلب.

القسم الرابع: مَداخل مُكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري.

## ثامنًا: الدراسات السابقة:

دراسة (دياب، ٢٠٠٠)[١] تعمل اتفاقات منظمة التجارة العالمية على تسهيل انسياب التجارة العالمية بتطبيق مبدأي الدولة الأولى بالرعاية والمُعاملة الوطنية وإزالة العوائق الجمركية وغيرها من الإجراءات ، إلا أنها سمحَت باستثناءات فى بعض الحالات؛ حماية للمصالح الوطنية للدول الأعضاء، منها اتخاذ إجراءات لمواجهة الإغراق ، والتي تعني: بيع السلعة فى سوق التصدير بسعر أقلَّ من سعرها فى السوق المحلي. ويُعتبر الإغراق إحدى مُمارسات التجارة غير العادلة، ولذلك تسعى الحكومات لاتخاذ إجراءات لمُواجهتها؛ حماية لصناعتها الوطنية، هذا وقد وضعَت اتفاقية مُكافحة الإغراق الناتجة عن جولة أورجواي الأسُس التي يجب أن تتبعها الدول لمُكافحة الإغراق، وتشتمل الاتفاقية على ثلاثة أجزاء وضَّحَت فيها معايير تحديد وجود إغراق، وكيفية تحديد الضرر الناتج عنه، والبدء فى التحقيق والأدلَّة اللازمة، ثم الإخطارات التي يجب على الدول الأعضاء تقديمها.

دراسة (العناني، ٢٠١٦)[٢] تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين اتفاق مُكافحة الإغراق فى إطار منظمة التجارة العالمية وآثاره الاقتصادية على الاقتصاد المصري، وقد اعتمدت الورقة على المنهج التحليلي والنقدي للأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية السَّابقة، ولاتفاقية المادة السَّادسة لمُكافحة الإغراق، كما جاءَت فى إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى دراسة أهمِّ ملفات التحقيقات والاتهامات بالإغراق التي سجَّلتها مصر، كأمثلة واقعية لكيفية تطبيق هذه الاتفاقية. وفي ضوء ذلك تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن التساؤل

(١) دياب، أحمد مغاوري. اتفاق مكافحة الإغراق وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق. سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. القاهرة. ٢٠٠٠.

(٢) العناني، رضوان ربيع. اتفاق مكافحة الإغراق فى إطار منظمة التجارة العالمية وآثاره الاقتصادية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلد٧. جامعة قناة السويس. ٢٠١٦.

الآتي: هل نجحت اتفاقية مُكافحة الإغراق -كما ورد بالوثيقة الختامية فى جولة أوروجواي، ومن واقع التجارب الواقعية فى ضبط وحصر مُمارسات الإغراق التجاري- فى الحد من التجارة غير العادلة أو غير المشروعة؟ أم أنها على النقيض أتاحت الفرصة لاستخدام رُسوم مُكافحة الإغراق كأحد أدوات القيود غير التعريفية لتحلَّ بذلك محلَّ القيود التقليدية التي أصبحت تتناقض مع جوهر ومبادئ النظام التجاري العالمي الجديد؟ كما لم تنجح هذه الرسوم فى الحدِّ من مُمارسات التجارة غير العادلة، وجاءت على العكس بآثار سلبية عديدة على معدَّلات التنمية الاقتصادية. وقد توصَّلَت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين اتفاق مُكافحة الإغراق وزيادة معدَّلات التنمية الاقتصادية فى مصر، وفي ضوء تلك النتائج تم التوصُّل إلى بعض التوصيات والتي من شأنها أن تُساعد فى تطبيق اتفاق مُكافحة الإغراق بصوره فعَّالة للمساهمة فى زيادة معدَّلات التنمية الاقتصادية فى مصر.

دراسة (البدري وخليل، ٢٠٢٢)[١] حاولَت دراسة ظاهرة الإغراق على المستويين المحلي والدولي ومعرفة أثره على التجارة الخارجية لمصر، وقد وضعَت الدراسة عدة فروض منها: أن اتفاق مُكافحة الإغراق قد ساعد على تعظيم المكاسب التجارية للدول الكبرى، وفرض آخر عن كفاءة النظام المصري لمُكافحة الإغراق. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي للمؤشِّرات المتعلِّقة بموضوع البحث من جوانبه المختلفة. وقد توصَّلَت الدراسة إلى استخدام الدول التجارية الكبرى سياسة مُكافحة الإغراق لتعظيم مكاسبها التجارية بالإضافة إلى كفاءة النظام المصري فى مُكافحة الإغراق. وقد أوصَت الدراسة بضرورة مُراجعة أوجُه القصور فى الاتفاق الخاص بمُكافحة الإغراق لمُعالجة الثغرات فى هذا الاتفاق، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام الدول النامية بإنشاء وتعريف المنتجين المحليين لديها بمخاطر الإغراق وسُبل

(١) البدري، عصام أحمد، & خليل، إمام. (٢٠٢٢). تأثير الإغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٣(٢)، ١٦١-٢٠٤.
doi: 10.21608/cfdj.2022.230783

مُكافحته، وضرورة إجراء تواصل مستمر بين المنتجين المحليين فى مصر وجهاز مُكافحة الإغراق لرصد وتحريك دعاوى الإغراق التي تُمثل مُمارسات ضارة على المنتجين المحليين.

وعليه، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى مُحاولتها الجمع بين الجانب النظري لظاهرة الإغراق والجانب التطبيقي عبر تطبيقها على قطاع الحديد والصلب فى مصر. إلى جانب مُحاولتها تناول الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الظاهرة فى هذا السوق.

# القسم الأوَّل

# الإغراق فى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية

## أوَّلًا: الإغراق: المفاهيم والأنواع – الشروط وآلية الحساب:

### ١/١ تعريف الإغراق:

يُعرف الإغراق بأنَّه حالة من التمييز فى تسعير مُنتج ما، وذلك عندما يتمُّ بيع ذلك المنتج فى سوق بلد مستورد بسعر يقلُّ عن سعر بيعه فى سوق البلد المصدِّر، وتُشكِّل الفروقات فى الأسعار هذه تجارة غير مُنصفة تُسبِّب ضررًا للإنتاج فى الدولة المستوردة، وقد يصل سعر المبيع فى الدولة المستوردة إلى مستويات منخفضة جدًا وما دون التكلفة يستهدف بشكل مقصود إزالة مُنافسين يصنعون منتجات شبيهة أو يُؤخِّر قيام صناعة؛ بسبب وجود واردات من السلعة بأسعار إغراق. وفي أغلب الحالات يجب أن تُتخذ سلسلة طويلة من التحليلات المعقَّدة لمعرفة السعر المناسب فى سوق البلد المصدِّر، وهو ما يُعرف بالقيمة العاديَّة، ومعرفة السعر المناسب فى سوق البلد المستورد، وهو ما يُعرف بسعر التصدير، وتحديد أسلوب مقارنة مناسب بين السعرين. وقد تضمَّنت المادة السادسة من اتفاقية الجات تعريفًا للإغراق والرسوم التعويضية يقضي «بتعهد الأطراف المتعاقدة بتجنُّب سياسة الإغراق عند تصدير منتجاتها، إذا كان فى ذلك ضررٌ جسيم بمصالح المُنتجين المحليين فى الدول المتعاقدة المستوردة أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر، كما أنها تُعطي للدولة المستوردة الحقَّ فى فرض رسوم مُكافحة الإغراق»[(١)].

وقد قدَّم (صقر، ١٩٩٦)[(٢)] الإغراق كأحد موضوعات التجارة الخارجية، على أنه إحدى سياسات التمييز السعري فى التجارية بين الدول، مُبينًا أن الإغراق

(١) عادل عبد العزيز، سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة الدولية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص: ١١٨.

(٢) عمر محمد عثمان صقر، الإغراق: آثاره – ومواجهته دوليًا ومحليًا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٤و٣، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٣١٦.

يتمُّ بإحدى طريقتين: الأولى على أساس السعر، حيث يتمُّ بيع السلعة فى السوق الأجنبي بسعر أقلَّ من سعر بيعها فى السوق المحلي. والثانية على أساس التكلفة، والتي تعني بيع السلعة فى السوق الخارجي بسعر يقلُّ عن تكلفة إنتاجها محليًا.

وغالبًا يحدث الإغراق من دول تكون قيمة عُملاتها أقلَّ من قيمة عُملة الدول المستوردة مقارنة بأسعار العُملات الصعبة، مثل العملتين الصينيَّة والتركيّة. ونادرًا ما يحدث الإغراق من دول تتمتَّع عُملتها بسعر تحويل مرتفع أمام العُملات الصعبة، ومن المعروف أن إحدى الوسائل التي تتبعها الدول لتنمية الصادرات هي تخفيض قيمة العُملة المحليّة مقابل العُملات الصعبة. ولا يقتصر الإغراق على نوع واحد، بل يتعدَّد ليشمل عدة أنواع، نعرض أهمَّها على النحو التالي[١]:

الإغراق العارض أو الموقَّت Spordic Dumping[٢]: وهو معنيٌّ ببيع السلعة فى السوق الأجنبي لفترة قصيرة بسعرٍ يقلُّ عن سعرها فى السوق المحلِّي أو يقلُّ عن تكلفة إنتاجها محليًا أيضًا. والهدف من القيام به يكمن فى التخلُّص من المخزون تجنُّبًا لتخفيض الأسعار فى السوق المحلي، نظرًا لما يُمثِّله ذلك من آثار سلبية على اتجاهات المُستهلكين تجاه الأسعار. وعادة ما يستفيد المُستهلك المحلي من هذا النوع، فى الوقت الذي يتكبَّد المنتج المحلي أضرار خطيرة تُهدِّد المنتج والصناعة المحلية.

الإغراق الدائم Persistent Dumping : وفيه تتمُّ المقارنة والتفرقة بين تعريف الإغراق على أساس السعر أم على أساس التكلفة، فالأوَّل يُعتبر النوع الأبرز والأشهر، وتقوم خلالها الشركات بالبيع بسعر مرتفع محليًا؛ نظرًا لانخفاض مرونة الطلب على المنتج، بينما تبيع بسعر منخفض فى السوق الخارجي بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليه. كما ينصرف الإغراق على أساس التكلفة إلى وجوب تحديد ماهية التكلفة المقصودة؟ فإذا كانت التكلفة الحدَّيَّة، تبقى هنالك صعوبة حيث لا تستطيع المنشأة الاستمرار فى بيع السلعة بأقلَّ من تكلفتها الحدَّيَّة، إلا إذا حصلت على دعم من الدولة. وهنا يكون الإغراق مدعومًا من الدولة الأخرى.

(١) عمر محمد عثمان صقر، مرجع سابق، ص: ٣٢٢.

(٢) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول الطبعة الأولى سوريا، تشرين الأول، ٢٠٠٠، ص: ٣٠٢.

الإغراق الهجومي أو الضاري: ويحدث عندما تبيع المنشآت منتجاتها بسعر أقلَّ من تكلفة الإنتاج، لطرد المنشآت المحلية المنافسة فى هذه الصناعة أو بمعنى أدقَّ: الإجهاض على المنافسين فى الأسواق المحلية واقتيادهم للتصفية والخروج من السوق، حتى تتمكَّن من احتكار السوق، ثم البيع بعد ذلك بأسعار مرتفعة كنوع من السيادة والسيطرة على السوق المحلي واحتكار بيع السلعة فيه، ويُعتبر هذا أخطر الأنواع وأشدَّها وطأة على الاقتصادات المحلية [١].

## ١/٢ شروط الإغراق وعناصره: تتمثَّل الشروط التي يجب أن يُؤخذ بها فى نظام الإغراق فى الآتي:

أن يفترض نظام الإغراق إنتاجًا تُسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الكبيرة؛ أي: وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، إذ إن عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يُؤدي إلى بيع السلع فى الأسواق الدولية بسعر أقلَّ من تكاليف إنتاجها.

أن يفترض نظام الإغراق إمكانية البيع فى السوق المحلية بسعر يُحقِّق أقصى الأرباح ممَّا يُؤدِّي به إلى فرض الضرائب الجمركية الشديدة على الاستيراد على نحوٍ يمنع الاستيراد ويرفع أسعار السلع المحلية. وتتمثل عناصر الإغراق وفقًا لاتفاقية الجات فى الآتي:

الفعل غير المشروع (أي: واقعة الإغراق)[٢]، والتي تتحقق بمقارنة ثمن تصدير المنتج بثمن المنتج المُماثل أو ثمن المنتج المُماثل عند تصديره إلى بلد ثالث. وبهذا الخصوص تم التعرُّض للمسائل الثلاث الآتية:

فعل الإغراق.

الفعل غير المشروع.

أسس التحكم بعدم المشروعية.

حدوث الضرر (أي: نطاق المتسع) وهنا تم التعرُّض للعنصرين الآتيين:

(1) Ethier ,W, Dumping, Journal of Political Economy , No90, 1982, pp487-488

(٢) إسراء عبد الباسط أحمد الغازي، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢٢، العدد ١، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر يناير، ٢٠٠٢، ص: ١٨٩.

زيادة حجم الواردات.

الأثر اللاحق للواردات على المنتجين المحليين.

ج. توافر علاقة سببية بين الإغراق والضرر[١]؛ أي: حدوث ضرر للصناعات المحلية التي تقوم بإنتاج منتجات محلية مَثيلة أو مُشابهة، يكون فيها سعر المنتج المستورد منخفضًا بدرجة كبيرة بحيث يكون هذا الانخفاض السبب فى انخفاض أسعار المنتج المحلي المشابه والإضرار به، سواء فيما يتعلَّق بحجم المبيعات أو ما يتبعه من آثار على الأرباح والطاقة الإنتاجية. وفي عبارة أخرى، أن الواردات ذات الأسعار المنخفضة هي المسبب الأوَّل لإلحاق الضرر بالمنتج أو الصناعة المحلية.

## ١/٣ كيف يتمُّ حساب الإغراق :

يتحقَّق الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج أقلَّ من قيمته العادية ويكون الفرق بينهما هو هامش الإغراق. ويمكن معرفة القيمة العادية للمنتج بمعرفة سعره فى مجرى التجارة العادي عندما يُخصص للاستهلاك فى سوق البلد المصدِّر، ولكن فى حالات عديدة قد يكون من غير المُمكن تحديد القيمة العادية على هذا النحو البسيط (عندما لا يُوجد مبيعات للمنتج فى سوق بلد التصدير). لذا يلجأ إلى سعر مقارن للمنتج المثيل عندما يُصدَّر إلى دولة ثالثة أو يُمكن اللجوء إلى حسابات القيمة العادية المركبة، والتي تُحسب على أساس تكلفة الإنتاج مضافًا إليها تكلفة البيع والتسويق والتكلفة العمومية والمصاريف الإدارية والأرباح وعناصر وتفاصيل أخرى تتعلَّق بالحسابات.

أمَّا سعر التصدير فيُمكن معرفته من سعر الصفقة التي يبيع بها المصدر الأخير للمُستورد، ولكن كما هو الحال مع القيمة العادية فإن سعر هذه الصفقة قد لا يكون مُناسبًا لأغراض المقارنة (مثلًا عندما تكون صفقة التصدير قد تمَّت مُقايضة) لذا يتمُّ اللجوء فى هذه الحالة إلى سعر التصدير المركَّب والذي يتمُّ تحديده على أساس السعر الذي تكون عنده تمَّت إعادة بيع أول منتجات

(١) رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: ٣٠٣.

مستوردة لمُشترٍ مستقلٍّ أو لم يتمَّ إعادة بيعها كواردات فإنه يُمكن اتخاذ أيِّ أساس معقول يُمكن بواسطته حساب سعر التصدير ، ويتمُّ حساب مقدار الإغراق بالمعادلة الآتية :

مقدار الإغراق = القيمة العادية للمنتج المثيل (فى بلد التصدير) – سعر المنتج محل الشكوى (بلد الاستيراد)

## ١/٤ الإغراق فى النظرية الاقتصادية:

بعد أن تمَّ فى البند السابق تناول المفاهيم الخاصة بالإغراق وأنواعه وشروطه وآلية حسابه، وفي هذا البند بصدد عرض أهمِّ النظريات المفسِّرة للإغراق، والتي اتسمت بالتعدُّد والتنوُّع، وأهمُّها ما يأتي[1]:

١/١/٤ نظرية تمييز الأسعار أو التمايز السعري: وهي بتفسير الإغراق باعتباره محاولة المحتكر تعظيم أرباحه من خلال التمييز بين السوق المحلي – الذي تنخفض فيه مرونة الطلب ومن ثم ترتفع الأسعار- والسوق الخارجي- الذي تتسم تكون مرونتها عالية، ومن ثم تنخفض الأسعار. ويكون الهدف من هذه النظرية ربحيًا بحتًا. وهذه النظرية ترى أن الشركات المقدمة على التجارة الدولية تستغلُّ حرية المنافسة السائدة فى الدولة المستوردة لأجل تعظيم أرباح المنتج بالدرجة الأولى، بمعنى آخر: إن الهدف من مُمارسة السلوك التمييزي فى أسعار السلع والخدمات المطروحة فى سوق الدولة المستوردة هو تعظيم المبيعات من أجل الحصول على أرباح عن طريق مُمارسة أقصى حدٍّ من البيع المنخفض الذي تتضاءل فيه قيمة السلعة المصدِّرة حتى ولو أدَّى ذلك إلى تحقيق حدٍّ أدنى من مستوى الربح الذي يُطالب به المساهمون، وبالتالي يتحقَّق الإغراق حتى ولو كان السوق مكتظًا بالتجار، بمعنى: أن الإغراق يتحقَّق كلَّما انخفض هامش الربح المراد تحقيقه.

(١) عمار حبيب جهلول، حماية المنافسة فى إطار منظمة التجارة العالمية: المفهوم، المحددات والآثار، بحث قدم إلى مؤتمر البحوث القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، غرفة صناعة دبي، الإمارات، ٢٠٠٤، ص: ١٧٥-١٧٩.

### ٢/١/٤ نظرية الدعم الحكومي:

ويُفسَّر خلالها الإغراق عبر ما تقوم به الحكومات من تقديم دعم للصادرات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل الائتمان الموجه للتصدير أو تقديمه فى صورة نقدية أو عينية.

ومثال على ذلك نظام دعم الأسعار فى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للقطاع الزراعي، والذي يترتَّب عليه تحقيق فائض، حيث تقوم تلك الحكومات بشرائه بسعر أعلى ثم بيعه فى الأسواق الخارجية بسعر يقلُّ عن السعر المحلي، وربَّما يقلُّ عن التكلفة الحدِّيَّة أيضًا.

### ٣/١/٤ نظرية عدم التأكد[١]:

وفيها يُعزى الإغراق إلى حالة عدم توافر المعلومات سواء فى صورتها الكلية أو الجزئية أو حتى توافرها بشكل لا يُتيح ولا يسمح باستخدامها، عن حالة الطلب على السلعة محل البيع فى السوقين المحلي والخارجي. الأمر الذي يترتَّب عليه أن يُواجه المنتج فائضًا فى العرض ومن ثم يقوم ببيع منتجه فى السوق الخارجي بأقلَّ من تكلفته الحدِّيَّة. وتفترض هذه النظرية وجود علاقة بين حالة عدم التأكُّد والإغراق، وذلك على خلفية عدم رغبة المنتج فى بيع منتجه أو سلعته فى السوق المحلي بسعر منخفض، ومن ثم فإن السبيل أمام المنتج هو بيع السلعة فى السوق الخارجي، حيث مرونة الطلب فيه أكبر من مرونة الطلب فى السوق المحلي.

### ٤/١/٤ نظرية تصريف فائض الإنتاج أو نظرية الكساد:

حيث يلجأ المنتج للإغراق عندما يُواجه بانخفاض فى الطلب على سلعته لأسباب مختلفة، لعل من أهمها حدوث كساد فى السوق المحلية ولو مؤقتًا بالإضافة إلى تغيُّر الذوق لدى كتلة الطلب، فتقوم المنشاة المُغرِقة بيع السلعة فى كلٍّ من السوق المحلي والأجنبي بسعر يقلُّ عن التكلفة المتوسطة، خاصة إذا كانت مرونة العرض منخفضة بحيث لا يستطيع المنتج تخفيض إنتاجه بسهولة، وعندما

(١) عمار حبيب جهلول، مرجع سابق، ص: ١٨٠.

يُواجه كسادًا يصبح المنتج غير قادر على التخلُّص من التكاليف الثابتة وكمثال على ذلك اليابان التي يقضي فيها العامل عُمره فى المنشأة ومن ثم لا ترغب فى الاستغناء عن العمَّال فى أوقات الكساد، ولذلك فإن تكلفة العمل فى هذه الحالة يُمكن اعتبارها ثابتة.

### ٥/١/٤ نظرية الإغراق المتبادل:

تُفسِّر هذه النظرية الإغراق على أنه يعمل فى أسواق احتكارية؛ أي: تقوم كلُّ منشأة بمُمارسة الإغراق فى السوق المحلي للمنشأة الأخرى. ولا يتمُّ الإغراق المتبادل فى السلع المتجانسة، لكنه يحدث فى حالة السلع المُتشابهة أو المثيلة. ويترتَّب على هذا التعامل خاصة حالة المنشآت التي تعمل فى حالة احتكار القلة، قيام التجارة حتى فى حالة غياب الدوافع العادية، فليس من الضروري وجود تباين فى تكاليف واقتصاديات الحجم، فالإغراق المتبادل وفق هذه النظرية ما هو إلا محصلة لتجارة داخل الصناعات، ويبقى العامل المهم فيها هو تجزئة السوق، ويُساعد ذلك على إمكانية قيام التجارة فى كلا الاتجاهين والتي تزيد مع زيادة التنوُّع.

### ٦/١/٤ نظرية اختراق السوق:

وتقوم هذه النظرية المفسِّرة لسلوك المنظمات للإغراق من خلال اعتماد المنظمات أو الشركات المصدِّرة لأسعار تنافسية قد يصل بها الأمر أن تكون أقلَّ من سعر تكلفة المنتج فى البلد المصدِّر ذاته، ولكن هذا الهدف من السلوك الإغراقي عادة ما يتمُّ بصورة مؤقَّتة لا لشيء سوى لأجل أن يعمل المصدِّر على أن تكون له حصة ثابتة فى السوق الجديدة بالنسبة له. وما لم يتمَّ هذا السلوك الإغراقي بصورة مضطردة ومتواصلة، غالبًا ما يقوم المصدِّر برفع أسعار مبيعاته لاحقًا، ومن ثم فإن كثيرًا من الاقتصاديين يذهبون إلى أنه لا يُشكل خطرًا على الاقتصاد المستهدف خصوصًا إذا لم يُصاحبه تسعير افتراسي / ضارٍ مستمر.

### ٤/ ١/ ٧ نظرية التسعير الافتراسي:

وفيها يحدث الإغراق من خلال سلوك بعض المنتجين الذين يُقدمون على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة تصل فى كثير من الأحيان إلى مستوى أقلَّ من التكلفة الحدِّيَّة للإنتاج، وفي الحالات الأكثر سوء إلى مستوى أقلَّ من التكلفة المتوسطة للإنتاج، وغالبًا ما يكون هذا الإجراء مؤقَّتًا يزول بزوال الهدف المُتوخَّى تحقيقه، والذي يكمن فى القضاء على المنافسين فى السوق المستوردة، سواء كانوا للمنتجين المحليين لذات السلعة أو سلعة مُماثلة أو المصدِّرين الآخرين لذلك السوق.

### ١/٥ الإغراق ومُكافحته وآثاره فى الدراسات التطبيقية:

تُشكل الحواجز غير الجمركية المتعددة مصدرًا للتوترات بالنسبة للمبادلات الدولية، ويأتي فى مقدمة هذه الحواجز رسوم مكافحة الإغراق، التي تُعدُّ من الإجراءات منتشرة الاستعمال من طرف البلدان المتقدمة، ولا سيما من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك رغم أن قواعد الجات ١٩٩٤ تُقرُّ بأن الزيادة فى الواردات قد يكون مرجعها مُمارسات تجارية غير مشروعة من جانب الموردين الأجانب على شكل إغراق الأسواق الأجنبية بالسلع بواسطة المنتجين أو المصدِّرين لتلك السلع. وتسمح هذه القواعد للبلد المستورد باتخاذ تدابير علاجية فى فرض رسوم مُكافحة إغراق على الواردات التي تتعرَّض تقود بالإغراق، حيث تضع اتفاقية مُكافحة الإغراق إحدى الاتفاقيات المنبثقة عن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (القواعد والأسس بشأن الإغراق وتسمح للبلدان الأعضاء بالمنظمة بفرض رسوم مُكافحة الإغراق على الواردات وفق معايير وأسس معينة تحددها تلك الاتفاقية [١].

وقد تصدَّت عديدٌ من الدارسات إلى تحديد تأثير تحرير التجارة العالمية، ومشاكل الإغراق التجارية فى بلدان العالم المتقدم والنامي، من بينها

(١) طارق الزهد، قضايا الإغراق والدور المطلوب من الصناعة الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

دراسة (Andersson And Thuresson,٢٠٠٨)[١]، فى الاتحاد الأوربي خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٢)، عبر استخدامها نموذج الانحدار الخطي، إلا أن وجود رسوم إغراق على الواردات الصينية من الأحذية إلى الاتحاد قد ساهم فى تراجع هذه الواردات فى الوقت ذاته عمل على زيادة الصناعة المحلية بداخله. بما يعني أن الإغراق كان مُساهمًا بشكل إيجابي على صناعة الأحذية بالاتحاد الأوروبي. وفي ٢٠٠٤ تمكن أوروبا من التوحُّد كتكتُّل وكقوة اقتصادية كبرى، فكان من الطبيعي أن تُوحِّد أساليب مكافحة الإغراق لديها وتجعلها وحدة واحدة. ولعل ما توصَّلت إليه دراسة (Sandkamp,2018)[٢]، يُؤكد على وجود أسلوب موحَّد لمكافحة الإغراق من قِبَل الاتحاد الأوروبي جعل أسعار الواردات تتغير كما تراجعت الكميات هي الأخرى، فى الوقت الذي عادت أسعار المنتجات المحلية للانتعاش. كما أظهرت الدراسة أن تأثيرات مكافحة الإغراق تتسم بالاستمرار مع مرور الوقت، كما تُؤثر تلك الرسوم بشكل غير مباشر على المصدِّرين غير المستهدفين.

وبحثت دراسة (بيكي، ٢٠١٥)[٣] العلاقة بين تحرير التجارة وقضايا الإغراق فى مجموعة مجلس التعاون الخليجي، وانتهت نتائج الدراسة إلى وجود آثار سلبية لسياسات الإغراق على اقتصادات مجلس التعاون الخليج وعلى مستوى معيشتها، وأخرى إيجابية لتحرير التجارة على المستهلك الذي تزداد قدرته على الاختيار، كما أن تحرير التجارة يُحفز المؤسَّسات على بذل مزيد من الجهد لإنتاج منتجات مقبولة لدى المستهلك. كما ذهبت دراسة (Knetter and Prusa ,2003)[٤]، إلى بحث المحدِّدات التي تدفع الدول نحو تبنِّي سياسة مُكافحة الإغراق، وانتهت إلى

(1) Karolina Andersson and Carin Thuresson, The Impact of an Anti-dumping Mea sure A Study on EU Imports of Chinese Footwear , J Ö N K Ö P I N G I N T E R N A T I O N A L B U S I N E S S S C H O O L JÖNKÖPING UNIVERSITY, April, 2008,p22.

(2) Alexander-Nikolai Sandkamp, The Trade Effects of Antidumping Duties: Evidence from the 2004 EU Enlargement, ifo WORKING PAPERS Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Germany, June 2018, p31.

(٣) عتيقة بيكي، تحرير التجارة وقضايا الإغراق فى دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ٢٠١٥، ص: ٦٧.

(4) Knetter, M. M. and T. J. Prusa (2003), 'Macroeconomic Factors and Antidumping Filings: Evidence from Four Countries', Journal of International Economics,

وجود عديد من هذه المحددات فى مقدمتها التغيرات فى متوسط دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف. وتبعها فى ذلك دراسة (Irwin, 2005)[1]، عن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هدفت إلى دراسة التطوُّر التاريخي لاستخدام أساليب مكافحة الإغراق فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الثمانينيات، وأظهرت أن معدل البطالة، وزيادة الواردات، وانخفاض التعريفة الجمركية هي المحددات الأساسية لتبنِّي سياسات لمكافحة الإغراق.

وتطرَّقَت دراسة (أبو جامع، ٢٠١٢)[٢] إلى تعرُّف مفهوم الإغراق وتحديده تاريخيًا مع تعرُّف أنواعه وانطباق مفهومه على السوق الفلسطينية وآثاره الاقتصادية، وبيان كيفية حساب هامشه، والتحقق من وجوده وأثره على القطاعات الاقتصادية (المستهلك، والمنتج، والقطاع الحكومي)، وأهم السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الإغراق كما حدَّدتها مقررات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولعل من أبرز ما خلصت له الدراسة:

ينطبق مفهوم الإغراق على السوق الفلسطينية فى العديد من السلع، وكان له أثر اقتصادي سلبي على كلٍّ من المستهلك والمنتج والسُّلطة الوطنية الفلسطينية من خلال انخفاض نسبة إيرادات الضرائب إلى خزينة الدولة.

بعد التحقُّق من وجود ظاهرة الإغراق تستطيع الدول المُغرقة أن تحدِّد هامش الإغراق كمرحلة أولى لاتباع سياسات الحماية.

هناك العديد من السياسات والإجراءات التي تم إقرارها لمعالجة ومكافحة الإغراق من خلال الاتفاقيات التي تم الإعلان عنها فى مؤتمر مراكش فى عام ١٩٩٤ لتحديد سياسات مكافحة الإغراق المتَّبعة فى منظمة التجارة العالمية، وبإمكان السُّلطة الوطنية الفلسطينية اتخاذ بعض هذه الإجراءات أو كلها؛ لتفادي انعكاسات الإغراق على السوق الفلسطينية.

(1) Douglas A. Irwin, The Rise of US Anti-dumping Activity in Historical Perspective, Blackwell Publishing Ltd, 9600 Garsington Road, Oxford, OX4 2DQ, UK,2005.

(٢) نسيم حسن أبو جامع، الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ١، فلسطين، ٢٠١٢، ص: ٢١٨- ١٨٥.

يتسم الإغراق فى السوق الفلسطينية بأنه لم يكن موجهًا؛ أي: لم يكن هدف الدول المصدرة، ولكن الإغراق فى السوق الفلسطيني كان نتيجة لممارسات المستوردين.

من أهم مسببات حالة الإغراق الفلسطينية السياسات المُمارسة من قِبَل الكيان الصهيوني بعد مُمارسات المستوردين الفلسطينيين فى حق الاقتصاد الفلسطيني.

تتمتَّع السلع والبضائع المستوردة بالزيادة المستمرة فى كمية الطلب مع المحافظة على أسعارها على مدار السنوات الثلاث مما شجَّع المستوردين على زيادة العرض من خلال وسائل جديدة مثل (تجارة الأنفاق المنتشرة على الحدود المصرية الفلسطينية) وفي حالة استقرار الظروف السياسية والاقتصادية فمن المتوقع زيادة العرض من خلال الدول الموردة للمستورد الفلسطيني.

وعلى صعيد الآثار الاقتصادية للإغراق بيَّنت نتائج دراسة (سلمان، ٢٠٠٦)[١]، عبر استخدامها المنهج الاستقرائي، أن سياسة الإغراق لها آثار سلبية على اقتصادات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى مستوى معيشتها. وفي ذات السياق أوردت دراسة (جهلول، ٢٠١١)[٢]، أن الإغراق بوجه عام، يُؤدِّي إلى إحداث آثار انكماشية على الاقتصاد المتعرض له، حيث يثبط من مساعي التنمية الاقتصادية، من خلال ما يعكسه من حالة من عدم الانضباط فى السوق التجاري المُغرق، ومع عدم وجود قدرة للدولة المعنية لمكافحته، تتضاءل حركة الاستثمارات الأجنبية الداخلة، وربما تصل لحالة الإعراض، خشية أضراب التعاملات وعدم وجود قواعد منافسة مشروعة وعادلة. كذلك يتأثر الاستثمار المحلي سلبًا على ضوء عدم قدرته على مجاراة المنتجات المثيلة ذات الأسعار المنخفضة، مما يجعله يقوم بالحد من كمية الإنتاج، وهو ما يُلحق به خسائر عدة. ومع فرض رسوم

(١) سلوى عثمان، مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد٢، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٦، ص: ١٤.

(٢) عمار حبيب جهول، حماية المنافسة بموجب قواعد مكافحة الإغراق، ملتقى: حماية المنافسة ومنع الاحتكار فى ضوء التحولات بالمنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة البريطانية فى القاهرة، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١١، ص: ٢٢.

على السلع المستوردة يزداد السعر على المستهلكين بما يعرض قدرتهم الشرائية للانخفاض، مع يعني انخفاض رفاهية المستهلك.

وفي ذات السياق، حلَّلت دراسة (Aggarwal,2011)[١] الآثار التجارية لمكافحة الإغراق فى الهند: مَن المستفيد؟ وذلك بالتطبيق على ١٧٧ سلعة خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠٠١)، وعبر نموذج الانحدار المستخدم لبيانات البانل أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية بين مكافحة الإغراق وقيمة وحجم التجارة وأسعار الاستيراد، إذ إن انخفاض أسعار السلع المستوردة يزيد من العوائد المتحققة للمستهلك. بينما بحثت دراسة (Bahal, ٢٠١٢)[٢] عن إجابة للسؤال الخاص بـ «هل وجود قانون لمكافحة الإغراق يُساعد فى حماية الصناعة المحلية؟» وانتهت نتائج الدراسة إلى أنه لا جدال فى أنه لا يُوجد سبب اقتصادي لمعالجة التمييز على المستوى الدولي أكثر قسوة من خلال فرض رسوم الإغراق. وخلصت الدراسة إلى أن رسوم الإغراق تتعارض مع مبادئ المنافسة، إذ لا يُمكن أن يتواجدا معًا.

وفي المقابل، قدَّمت دراسة (Obalade, 2014)[٣]، الإغراق على أنه مسبِّب رئيس لأزمات التصدير والاستيراد. وانتهت إلى أن الإغراق هو أحد أسلحة أو بالأحرى « السلاح التجاري المفضَّل» الذي اعتمدته العديد من البلدان خلال العقدين الأخيرين. وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الممارسة تُساهم بشكل متزايد فى الفجوة الاقتصادية الواسعة بين الأغنياء والفقراء من الدول مما كان له العديد من العواقب الوخيمة على الاقتصادات النامية. وأظهرت دراسة (Blonigen and Prusa,٢٠١٥)[٤]، وجود توجُّه قوي ومميز على مستوى دراسة قضايا الإغراق من الناحية النظرية وكذلك على مستوى ممارسته من قِبَل العديد من دول العالم

(1) Aggarwal, Aradhana. (2011) 'Trade Effects of Anti-dumping in India: Who Benefits?', The International Trade Journal, 25: 1, 112 — 158, To link to this Article: DOI: 10.1080/08853908.2011.532047.

(2) Mansi Bahal, DUMPING AND ITS IMPACT ON COMPETITION, Masters in Business Laws and Administration, NALSAR University of Law, Hyderabad October, 2012, p32.

(3) Timothy A. Falade Obalade, Analysis of Dumping as a Major Cause of Import and Export Crises, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 4 No. 5; March 2014, p6.

(4) Bruce A. Blonigen and Thomas J. Prusa, DUMPING AND ANTIDUMPING DUTIES, Working Paper 21573, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, September, 2015, p4.

خاصة فى مواجهة الصين، إذ تعد بمثابة ظاهرة نشأت خلال العقود الأخيرة. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ممتدة بين الإغراق وسياسات تحرير التجارة.

وتناولت دراسة (الصالح، ٢٠١٦)[١] مكافحة الإغراق وفق القوانين التي صُدِّق عليها من قِبَل المنظمة العالمية للتجارة، وتحديدًا وفق المادة السادسة من الاتفاق العام للتعريفة والتجارة المعروفة اختصارًا بالجات، وهو اتفاق متعدد الأطراف تم بين الدول سنة ١٩٤٧م والذي هدف إلى تحقيق حرية التجارة العالمية، ويقتصر على السلع والبضائع.

وفي سياق آخر، تناولت دراسة (عليوي، ٢٠١٧)[٢] إغراق السوق وحماية المنتج اللذين يشكلان تحديًا بالنسبة لاقتصاديات العالم، وتؤثر مباشرة على حماية المنتج. وانتهت نتائج الدراسة إلى أن السوق العراقية قد شهدت إغراقًا بنسب عالية فى محصول الحنطة (القمح) بما أثَّر سلبًا على إنتاج المحصول محليًا، وبالتالي التأثير سلبًا على قاعدة الإنتاج المحلي. كما عزت الدراسة الإغراق إلى انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي. فضلًا عن الاختلالات الهيكلية التي يُعاني منها الاقتصاد العراقي وقيام الشركات المُغرقة باستغلال هذه الظروف.

وفي العراق أيضًا انتهت نتائج دراسة (كاظم، ٢٠١١)[٣]، إلى أن الإغراق وسيلة من وسائل زيادة الممارسات الاحتكارية، وأن تخفيض القيود الجمركية أو الكمية فى إطار الاتفاقيات متعدد الأطراف دفع كلًا من الدول المتقدمة والنامية إلى استخدام ضرائب مكافحة الإغراق كوسيلة لتقييد التجارة الخارجية، الأمر الذي أضرَّ بمستوى الرفاهية الاقتصادية. وعلى مستوى حالة الدراسة تبيَّن أنه ليس جديدًا على الاقتصاد العراقي، والذي تكرس منذ العدوان الأمريكي البريطاني

(١) قادري لطفي محمد الصالح، أثر الإغراق على المنافسة فى التجارة الدولية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسة، العدد ١٤، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يناير ٢٠١٦، ص: ١٣.

(٢) حسين زبون عليوي، تحميل أثر سياسة إغراق السوق فى حماية المنتج والمستهلك العراقي خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ١٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٧، ص: ١٨.

(٣) جواد حسين كاظم، تحليل ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية؛ مع إشارة خاصة إلى الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامع البصرة، العراق، كانون الثاني، ٢٠١١، ص: ٢١.

على العراق عام ٢٠٠٣، وبما تضمَّنه من انفتاح غير محدود أمَّا التبادل التجاري، الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع مستويات الدخول المترافق مع عدم وجود آلية واضحة لتنظيم العلاقة بين الاستيراد والإنتاج، ومع عدم وجود ضعف فى أساليب الرقابة وعدم وجود قانون واضح لحماية المستهلك، تم إغراق السوق العراقية بسلع ومنتجات أضرَّت فى جزء كبير منها بالمنتج والمستهلك المحلي. كما توصَّلت دراسة (عبد الرحمن وجميل، ٢٠١٤)[١]، إلى وجود أثر سلبي للإغراق السلعي على النمو والتطوُّر فى صناعة البتروكيماويات فى العراق.

وعلى مستوى مسببات ودوافع الإغراق أكَّدَت دراسة (نعمة، ٢٠١٤)، أن ظاهرة الإغراق السلعي أسهمَت بعض الظروف فى استفحالها بشكل كبير، منها قلَّة الدعم الحكومي للصناعة الوطنية بسبب الاتجاهات المعلنة فى التوجُّه نحو اقتصاد السوق وخصخصة القطاع الحكومي بشكل غير مدروس ومخطط ومن دون المرور بمرحلة انتقالية ولفترة زمنية محدَّدة عبر التوجُّه من الاقتصاد الذي اعتمد على الحكومة إلى الاقتصاد المنفتح على نظام السوق والقطاع الخاص. وبيَّنت أيضًا أن سياسة الإغراق السلعي ظاهرة ذات أبعاد خطرة على الاقتصاد العراقي لعدة أسباب منها أن السلع الرديئة تُخرج السلع الجيدة من المنافسة فى السوق المحلية (بحسب قانون جريشام).

وقد تناولت دراسة (لعجال وبرايك، ٢٠١٨)[٢] الإغراق التجاري باعتبارها ممارسة منافية للمنافسة وتضرُّ بالاقتصاد الوطني للبلد المستورد. وبيَّنت الدراسة وجود عدد من الدافع التي تقف وراء ممارسة الإغراق كسياسة تجارية غير مشروعة. وانتهت الدراسة إلى أن منظمة التجارة العالمية قد حقَّقت بعض الخطوات نحو معالجة مسائل المنافسة التجارية على الصعيد الدولي. وأن سياسات مكافحة الإغراق يجب أن تُشجع الأعمال المضادة للمنافسة. كما أوضحت

(١) ماهر عبد العزيز عبد الرحمن وائل سالم جميل، تحليل واقع الصناعات البتروكيماوية العراقية فى ظل الإغراق السلعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد ١٩، العدد٧، العراق، ٢٠١٤، ص: ٢٠.

(٢) لعجال مدني والطاهر برايك، مكافحة الإغراق باعتباره ممارسة منافية للمنافسة التجارية الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٣، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، الجزائر، يناير ٢٠١٨، ص: ١٤.

**الدراسة اختلاف ظروف العرض والطلب فى السوق المحلي عن السوق الأجنبي، بحيث يجب أن تكون مرونة الطلب فى السوق المحلي مرتفعة عن مرونة الطلب فى السوق المحتكر، وهو ما يتوافر فى أسواق الدول النامية.**

## القسم الثاني

## الإغراق فى الاقتصاد المصري

لقد تبنَّت مصر سياسة التحرير الاقتصادي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي على خلفية شُروعها فى تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي. ولم يكن الأمر إلا وجهًا آخر من أوجُه سياسة الباب المفتوح أو بالأحرى سياسة الانفتاح الاقتصادي فى منتصف سبعينيات القرن الماضي. وكان من الطبيعي أو البديهي أن تُوجَّه للسوق المصرية الأنظار على خلفية وجود عدد كبير من المستهلكين والمشترين. وهكذا، قد تغيَّر وجه السوق المصري تمامًا من دولة تعتمد على تنظيم استيراد واستخدام أساليب الحظر والحصص الكمية والتعريفات الجمركية المرتفعة، إلى سياسات تتفق ما التزمت به مصر فى إطار برنامج التحرير وجولة أوروجواي التي صَدَّقَت عليها مصر عام ١٩٩٥م، إذ التزمت مصر فيما يتعلَّق بالتعريفة الجمركية فى إطار الجات بأنها فى مجال تجارة الواردات تعمل على تثبيت وتخفيض الفئات الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية والمنسوجات.

وذلك وفقًا لما جاء فى هذين المجالين مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية، كما تم استثناء بعض السلع ذات الحساسية فى مجال الزراعية بالنسبة لمصر، ومن بينها الدواجن والزيوت، كما أن مصر لم تلتزم بتخفيض التعريفة الجمركية على كافة السلع الصناعية، بل احتفظَت بحقها فى زيادة ١٠٪ عن التعريفات فى حالة احتياج هيكل التعريفة الجمركية للإصلاح. وبالفعل خطَت مصر فى طريق الجات وعمَدَت إلى إصلاح هيكل تعريفاتها الجمركية على الواردات بما لا يجعل منها عائقًا للتجارة الخارجية مع الاحتفاظ بحقها فى حماية منتجاتها الوطنية[١].

وقد صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى ذات العام بشأن الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية، بحيث تحمي الصناعة المحلية من الآثار

(١) إجلال راتب العقيلي (باحث رئيسي)، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ١٢٧، معهد التخطيط القومي القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٩، ص: ١٢٥.

الضارة الناجمة عن الإغراق[١]. وفيما يتعلَّق بحالات الإغراق فى الاقتصاد المصري فقد ذهب (عمر، ٢٠٠٠)[٢] إلى تقسيمها إلى ما يأتي:

**أولًا: الإغراق التصديري:** ونعني به دعاوى الإغراق التي رُفِعَت ضد بعض المنتجات المصرية ومنها ما يأتي:

- القضية التي أقامها الاتحاد الأوروبي ضد المنسوجات القطنية الخام المصرية.
- القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الصادرات المصرية من أواني الألومنيوم.
- القضية التي رفعها الاتحاد الأوروبي ضد صادرات مصر من ملاءات الأسِرَّة وأغطية الألحفة وأكياس الوسائد.
- القضية التي رفعها الاتحاد الأوروبي ضد بعض الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية.

شكل رقم (٣)

المصدر: قطاع المعالجات التجارية بوزارة الصناعة، مصر.

(١) عمر محمد عثمان صقر، مرجع سابق، ص: ٣٣.

(٢) محمد عبد الحليم عمر، مشكلة الإغراق وحرق الأسعار، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية الثامنة عشرة، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٠، ص: ١٤.

**ثانيًا: الإغراق الاستيرادي: ويُعنى به إغراق السوق المصري بواردات أجنبية ورفع بشأنها قضايا إغراق، ومنها:**

- **القضية التي رفعتها شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب ضد الواردات المغرقة من حديد التسليح المستورد من كلٍّ من رومانيا ولاتفيا وأوكرانيا وروسيا ومقدونيا، وصدر فيها قرار بفرض رسم إغراق يتراوح بين ٤,٦٪ و٥,٢٣٪ من القيمة.**
- **القضية التي رفعتها شركة السكر ضد الواردات من السكر الأبيض المستورد من دول الاتحاد الأوروبي (وهذه تدخل ضمن أسلوب الدعم غير المشروع).**
- **القضية المرفوعة من شركة النقل والهندسة ضد الواردات المغرقة من الإطارات المستوردة من كوريا الجنوبية واليابان وفرنسا.**
- **القضية المرفوعة من شركة النيل للكبريت ضد الواردات المغرقة من ثقاب الكبريت.**
- **القضية المقدَّمة من شركة مواد الصباغة بكفر الدوار ضد الواردات المغرقة من بعض أنواع الصباغة المستوردة من الهند والصين وكوريا الجنوبية.**

**وفي يونيو ٢٠١٧ تم التحقيق فيما يُقارب ٣١ تحقيقًا لمكافحة الإغراق، منها ١٦ حالة استقرَّت على فرض رسوم إغراق نهائية، فيما تم تمديد ثلاثة إجراءات لمكافحة الإغراق. وخلال نفس المدة شرعَت مصر فى إجراء ١٤ تحقيقًا بشأن الضمان، وفرضت تدابير مؤقتة أو نهائية وقد أصدرَت القرار رقم ٧ والقرار ٤٧ لسنة ٢٠١٧.**

**وقد صدر فى شأن قضايا الإغراق عديد من القرارات تعلَّق بعضها بإجراء تحقيقيات فى بعض قضاياها، وتم فرض رسوم مُكافحة إغراق مؤقتة على الواردات من صنف حديد التسليح (أسياخ ولفائف وقضبان وعيدان) المصدَّرة من أو ذات منشأ من كلٍّ من الصين، تركيا، أوكرانيا. بالإضافة إلى فرض رسوم مكافحة**

إغراق نهائية على الواردات المغرقة من صنف ثقاب الكبريت ذات منشأ أو المصدَّر من باكستان[١].

وقد أصدر جهاز مكافحة الإغراق قرارًا بفرض رسوم مكافحة إغراق مؤقته على الواردات من صنف حديد التسليح « أسياخ ولفائف وقضبان وعيدان» المصدَّرة من أو ذات منشأ الصين وتركيا وأوكرانيا بواقع ١٧٪ من القيمة CIF على الواردات الصينية، ومن ١٠ إلى ١٩٪ من القيمة CIF على الواردات التركية، ومن ١٥-٢٧٪ من القيمة على الواردات الأوكرانية، ويبدأ سريان هذا القرار اعتبارًا من تاريخ نشره بالوقائع المصرية، وذلك لمدة ٤ أشهر[٢].

ورغم توقيع الدول على اتفاقية الجات رضًا واقتناعًا فإنها تُمارس عمليات الإغراق، ويزيد الأمر ضد الدول النامية ولصالح الدول المتقدمة، الأمر الذي يُؤكد أن العالم تحوَّل من الحرب والاستعمار العسكري إلى الحرب والاستعمار الاقتصادي، ومن بين ملامحه ما يأتي:

إن فرص مصر التصديرية كانت قبل اتفاقية الجات أفضل منها بعد الاتفاقية؛ لأن الصادرات كانت تتم باتفاقيات ثنائية وبنظام الحصص، وفي ظل الجات تُحارب الصادرات المصرية، وتتضخم الواردات بالإغراق.

إذا كانت التجارة الخارجية فى مصر تُعاني من خلل واضح وأن السبيل لعلاج ذلك العمل على تقليل الواردات وزيادة الصادرات فإن الإغراق يُعرقل ذلك، ويعمل على تكريس واستمرار هذا الخلل.

وعلى ضوء ما تقدَّم، فإن قضايا الإغراق فى مصر تتسم بالازدواج فلا يقتصر الأمر على نوع واحد، بل يمتدُّ إلى نوعين هما: الإغراق التصديري والإغراق الاستيرادي، وإن كان الثاني أشد وطأة وأعمق أثرًا كما سنُوضحه فى البند التالي.

(١) وزارة التجارة والصناعة، تقرير عن أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصناعة المنشور بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠١٧، قطاع تكنولوجيا المعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، مصر، أغسطس ٢٠١٧، ص: ١.

(٢) إسلام سعيد ودانة الحديدي، "س و ج" كل ما تريد معرفته عن قضية إغراق الحديد؟ جهاز مكافحة الدعم يُؤيد غرفة الصناعات المعدنية.. رسوم تفرض لمدة ٤ أشهر.. شركات من "الصين وأوكرانيا وتركيا" خضعت للتحقيقات.. واستكمال القضية بنهاية العام، ٦ يونيو، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي https://www.youm٧.com/story/

ويبقى الطرح الواجب الإشارة إليه هو أن السوق المصري يُعدُّ بيئة خصبة لممارسة الإغراق؛ وذلك لأسباب عديدة فى مقدمتها الطبيعة الاحتكارية فى السوق المصري والتي فى ظلها تنتفي أيُّ قدرة على المنافسة المحلية. وقد نتجت هذه السياسة عن السياسات الاقتصادية المتبعة على خلفية سياسة إحلال الواردات تارة وسياسة الباب المفتوح التي اقترنَت بها سياسة التوجُّه للتصدير تارة أخرى. ولعل هذا يُعزى إلى عاملين رئيسين هما: عدم وجود أثر ملموس للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي[١].

كما تُوجد أسباب أخرى من بينها فقدان التوازن بين العوامل الداخلية والخارجية وكذلك علاقة السببية بين الاختلالات الداخلية والخارجية، والتي فى النهاية كان لها تأثير غير حميد على الأداء الاقتصادي الكلي، وفي مقدمتها السياسة التجارية.

(١) كريمة كريم، مرجع سابق، ص: ٢٦.

# القسم الثالث
# الآثار المباشرة وغير المباشرة لإجراءات الإغراق والدعم والوقاية لسلعة الحديد والصلب

نُمثِّل صناعة الحديد والصلب أحد المُقومات الهامة والتي سعت معظم الدول لإنشاء مصانع لها لتوفير احتياجاتها من منتجات الحديد والصلب، حيث يُعتبر الحديد من أهمِّ الخامات الصناعية فى كافة الدول عبر قرون عديدة، حيث ينتج منه العديد من السبائك التي تُستخدم فى العديد من المنتجات والأغراض الصناعية، وتُمثل سبائك الحديد عنصرًا هامًا فى صناعة التشييد والبناء والكباري وفي صناعة السكك الحديدية وأجسام السيارات وصناعة الآلات والمعدات وفي أنابيب نقل السوائل والمخلفات.

وتُنتج سبائك الحديد فى ثلاثة أشكال: الحديد الزهر للمنتجات التي لا تتعرَّض إلى الطرق ومقاومة للصدأ، أمَّا الحديد المطاوع فيُستخدم فى أعمال البناء والتشييد لما لخصائصه من مواصفات تُمكن من تشكيله بسهولة، أمَّا الحديد الصلب فذو صلابة عالية وقدرة شديدة على القطع، ويُستخدم فى صناعة الآلات والمعدات، وتُوجد سبائك متميزة فى الحديد يتمُّ تصنيعها لأغراض خاصة بمواصفات ذات تميُّز مثل إضافة النحاس للحديد وإضافة النيكل كروم للحديد وغيرها، وتُستخدم لأغراض التوصيل الكهربائي أو المغناطيسية غيرها[1].

كما ترتبط صناعة الحديد والصلب بالحقبة الناصرية، فقد تم تأميم معظم مؤسَّسات التصنيع الكبيرة فى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وتمَّ التركيز على تطوير الصناعات الثقيلة بعد التوصُّل إلى اتفاقية تجارة ومساعدات طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي فى عام ١٩٦٤م. وأُقيمت توسعة مجمع الحديد والصلب فى حلوان وإنشاء عدد من الصناعات القائمة على الطاقة، بما فى ذلك مجمع الألمنيوم الذي يَستخدم الطاقة المولَّدة من السد العالي. وتمَّ افتتاح معمل نترات

(١) - عزة علي فرج، اقتصاديات صناعة الحديد والصلب، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، ٢٠٢١، ص: ١٦.

الأمونيوم فى عام ١٩٧١م، بالاعتماد على الغازات المتولِّدة فى وحدة التكويك بمصنع الصلب فى حلوان.

وتُعتبر شركة الحديد والصلب من أعرق شركات القطاع العام المصري، وأوَّل شركة للحديد والصلب فى الشرق الأوسط، وقد تأسَّست عام ١٩٥٤م بمنطقة التبين بحلوان القاهرة فى عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر على مساحة ١٧٠٠ فدان. وبدأت الشركة الإنتاج عام ١٩٦١م بخطة استهدفت إنتاج ١,٢ مليون طن بطاقة سنوية، حيث أصبحت أوَّل مجمع متكامل لإنتاج الحديد والصلب فى الوطن العربي بمنتج مطابق للمواصفات العالمية برأس مال ٢١ مليون جنيه مصري[١].

وقد بدأت مصر إنتاج الحديد والصلب من خاماته الأوَّلية فى الأربعينات من القرن التاسع عشر لإحداث طفرة تنموية وصناعية، وقد دعم ذلك تطوير صناعة التعدين والنقل لتوفير الخامات اللازمة للإنتاج، هذا وقد سبق قبل ذلك سنوات قليلة تصنيع الحديد بمصر من خلال إعادة تدوير خردة الحديد للمعدات المستهلكة ومخلفات منتجات الحديد بوجه عام؛ بهدف إنتاج الحديد من الخردة والتخلُّص منها، وتُمثل الاحتياجات من الحديد ٨٥٪ من احتياجات المعادن بشكل عام فى المتوسط بمصر (الحديد، النحاس، الألمونيوم) لما لها من متطلب فى العديد من التطبيقات الصناعية ومتطلبات فى قطاع المنشآت[٢].

ونظرًا لأهمية التبادل التجاري والتكامل بين الدول العربية فقد تبيَّن أنها تحتاج إلى ما يزيد عن ٥٣ مليون طن سنويًا تنتج منها ٢٦ مليون طن بمصانعها، وتُوفر باقي الاحتياجات السنوية اللازمة من الحديد والصلب من خلال الاستيراد، ويُمثل حديد التسليح للإنشاءات حوالي ٧٠٪ من إنتاج الحديد والصلب العربي، وذلك لتلبية احتياجات الإنشاءات الجاري تنفيذها فى الدول العربية (الاتحاد العربي للحديد والصلب، ٢٠١٩).

(1) After 67 years.. liquidation of the Iron and Steel Company in Egypt. 31 May 2021. https://mubasher.aljazeera.net/news/2021/5/31/67-year-after-liquidation-of-iron-and-steel-in.

(2) - بلصلاو ديدحلا لبقتسم ,https://steel-network.com/index.php?go=news&more=2207

وفي بداية الثمانينيات أُسِّست شركة أخرى بالدخيلة بالإسكندرية مشاركة مع اليابان، تعتمد على تكنولوجيا جديدة لإنتاج الصلب من اختزال نوعيات عالية الجودة من خامات الحديد الاستخراجية المستوردة وباستخدام الغاز الطبيعي (بدلًا من الفحم) وتحويلها إلى حديد إسفنجي (تصل نسبة الحديد به إلى ◁ ٩٠ ٪)، ثم بعد ذلك صهرها بأفران كهربائية وصبها وتشكيلها إلى منتجات نهائية، وبدأت الشركة إنتاجها عام ١٩٨٦م بطاقة تصميمية ٨٠٠ ألف طن من حديد التسليح. شهدت الشركة بعد ذلك العديد من خطوات ومراحل التطوير بإضافة خطوط جديدة ورفع طاقات، حتى بلغت الطاقة الحالية من حديد التسليح إلى ١,٨ مليون طن وإنتاج مسطحات بتقنية البلاطات الرقيقة بطاقة ١,١ مليون طن. خلال الأعوام التالية شهد قطاع الصلب نموًا مطردًا متناسبًا مع التطوُّرات الاقتصادية وخطط التنمية وزيادة إنشاءات البنية الأساسية فى كافة المرافق والتي تعتمد على حديد التسليح، حيث وصل الاستيراد من حديد التسليح خلال فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى حوالي ١,٥ مليون طن فى السنة. لذلك اتجه العديد من المستثمرين إلى اقتحام صناعة الصلب بدءًا من مشروعات الدرفلة باستخدام عروق مستوردة ثم التطوُّر بإضافة وحدات صهر وشركات لإنتاج العروق وإنتاج ودرفلة المسطحات سواء للسوق المحلي أو للتصدير[1].

وكذلك تُعدُّ صناعة الحديد والصلب ذات قيمة اقتصادية هامَّة نظرًا لأثر تلك الصناعة على العديد من الأنشطة الصناعية بشكل مباشر وغير مباشر، فهناك علاقة وثيقة بين متوسط كمية الاستهلاك من منتجات الحديد والصلب والنمو الاقتصادي بكلِّ دولة فكلَّما ازداد متوسط استهلاك الفرد السنوي من الحديد والصلب يُعتبر مؤشِّرًا قويًا لحجم المشاريع التنموية والإنشائية والصناعية، فالدول التي تحرص على تنمية قدرتها فى مجال صناعة الحديد والصلب هي دول لديها خطط اقتصادية وتنموية هامة، تنعكس على مجتمعاتها بالنمو الاقتصادي والصناعي وتزيد من رفاهيتها، فصناعة الحديد والصلب لها أهمية ودور كبير فى إحداث التطوُّر الصناعي والتنموي فى العديد من الدول لتحقيق النهضة الاقتصادية والصناعية المرجوة، وقد حقَّقَت العديد من الدول

(١) غرفة الصناعات المعدنية. صناعة الصلب بمصر تاريخ وتصنيف. القاهرة. ٢٠٢٢. https://www.cmiegypt.org/org/Studies_and_statistics/١٣٨/Default.aspx.

الصناعية الحالية طفرتها الاقتصادية فى الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال البدء بتطوير صناعة الحديد والصلب لديها[١].

وكذلك، تُعتبر صناعة الحديد والصلب من أهمِّ دعائم الاقتصاد، سواء فى البلدان المتقدمة أو الناميـة، كما أنها من أهم الأعمدة فى القطاع الصناعي للاقتصاد المصري تحديدًا، حيث تتميَّز بكثافة رأس المال وكبر حجم الإنتاج ومساهمتها الكبيرة فى الدخل القومي وميزان المدفوعات، لكن تتأثر ربحية الشركات العاملة فى هذا القطاع بالدورات الاقتصادية والأحداث السياسية التي تُؤثِّر على ثقة المستهلك، لذلك ترتبط هذه الصناعة ارتباطًا إيجابيًا فى أوقات الانتعاش الاقتصادي وثقة المستهلك. كما ترجع أهمية صناعة الحديد والصلب كقطاع له دور مؤثِّر فى التنمية لارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى والتي تتمثل فى:

١- صناعات مُغذية لصناعة الصلب مثل صناعة التعدين والحراريات والسبائك الحديدية.

٢- صناعات مستهلكة لمنتجاتها من أهمها صناعة السيارات والسفن والأجهزة المنزلية والمعلبات وصناعة المعدات والعديد من الصناعات الهندسية الأخرى، كما يُوجد ارتباط وثيق بين صناعة الصلب ومشروعات المرافق والخدمات مثل مشروع المياه والصرف الصحي والتي تستخدم مواسير الصلب بالإضافة إلى قطاع البترول والغاز الطبيعي الذي يستهلك عادة كميات كبيرة من مواسير الصلب فى عمليات الحفر والاستكشاف وخطوط النقل، ويتركز استهلاك الصناعات الهندسية وقطاع البترول ومرافق المياه والصرف عادة فى منتجات الصلب المسطحة مثل الألواح والشرائط، كما أن قطاع التشييد والإسكان يُعتبر من أهم القطاعات المستهلكة لمنتجات الصلب فى صورة منتجات طولية مثل حديد التسليح والقطاعات الإنشائية.

مما سبق يتضح لنا أهمية هذه الصناعة ودورها فى نمو القطاعات والصناعات الأخرى، كما أن صناعة الحديد والصلب تُعتبر من الصناعات التي

(١) -عالية عبد المنعم المهدي وآخرون، مستقبل صناعة الحديد والصلب فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٢١، ص: ١٣٢.

تُتيح فرص عمالة جديدة، حيث لا يقتصر دورها فى هذا الشأن على تلبية احتياجاتها الخاصة فقط، بل يمتدُّ إلى إيجاد فرص عمالة فى الصناعات المغذية لها والمستهلكة لمنتجاتها، ومن المعروف إحصائيًا أن كل فرصة عمل فى صناعة الحديد والصلب تُوفر حوالي تسع فرص للعمل فى الصناعات الأخرى، كما أن كلَّ وحدة استثمار فى صناعة الصلب تفتح فرص استثمار مضاعفة قد تصل إلى عشر أمثالها فى القطاعات المغذية والمستهلكة لهذه الصناعة.

ومن خلال تتبُّع اقتصاديات وإنتاج منتجات الحديد والصلب بجمهورية مصر العربية فقد تبيَّن أنه يتمُّ الحصول عليها من خلال ثلاثة بدائل للإنتاج، وهي كما يأتي:

أولًا: مصانع الحديد المتكاملة بمصر كمصنع الدخيلة بالإسكندرية، ويُنتج حديد تسليح والصاج والعديد من المنتجات النهائية للحديد من خامات الحديد المحجرية ذات الجودة العالية، وكذلك شركة الحديد والصلب المصرية بحلوان والتي تُنتج الحديد من خامات حديد محجرية محلية، هذا بالإضافة إلى القدرات التصنيعية الجديدة بمجمع مصانع الحديد والصلب بالسويس والتي تم افتتاحها مؤخَّرًا بالتعاون مع شركة دانيللي الإيطالية لدعم قدرات الإنتاج.

ثانيًا: مصانع حديد نصف متكاملة بمصر والتي تقوم بإنتاج الحديد من صهر خامات الخردة المحلية والمستوردة، وتقوم بإنتاج ما يُعادل ٤٥٪ من احتياجات السوق المحلية من حديد التسليح بالإضافة إلى ٦٥٠ ألف طن عروق لمصانع الدرفلة سنويًا. وهي العديد من الشركات المنتجة مثل شركات: المصرية الأمريكية للصلب، والعز للصلب، والعربية للصلب المخصوص، والدلتا للصلب، ومجموعة قوطة للصلب، وشركتي أبي زعبل للصناعات الهندسية والسويس للصلب والسويس للمسطحات، وغيرها.(١)

ثالثًا: مصانع درفلة الحديد بمصر والتي تدعم إنتاج الحديد والصلب فى الشكل النهائي وتلبية احتياجات الأسواق والذي يُضاف لإنتاج المصانع المتكاملة والنصف متكاملة، ويُوجد العديد من هذه المصانع التي تعمل بشكل مرحلي

(1) Oxford Economics: https://www.worldsteel.org/steel-by-topic/statistics/Steel-industry-economic-impact- .html.

للدرفلة، وذلك بتحويل عروق الحديد التي يتمُّ الحصول عليها من المصانع المتكاملة والنصف متكاملة ومن الاستيراد، حيث تقوم بإنتاج منتجات الحديد والصلب بأشكال مختلفة، وتُلبِّي ما يُعادل ٥٠٪ من احتياجات السوق المحلي[١].

وفقًا للبيانات التي أعلنها الاتحاد العالمي للصلب عن إنتاج العالم (٦٤ دولة) من الصلب الخام خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ بالرغم من تراجع الإنتاج خلال شهر ديسمبر الذي بلغ ١٥٨,٧ مليون طن بتراجع -٣,٠٪ عن إنتاج شهر نوفمبر عام ٢٠٢٠، ارتفاع إنتاج العالم من الصلب الخام بنسبة ٣,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وقد تصدَّرَت الصين الدول المنتجة للصلب عام ٢٠٢١ بإنتاج ١,٠٣٢,٨ مليون طن بنسبة تراجع ٣,٠٪ مقارنة بإنتاج عام ٢٠٢٠م، تليها الهند بإنتاج ١١٨,١ مليون طن بزيادة ١٧,٨٪، وجاءت اليابان فى المرتبة الثالثة بإنتاج ٩٦,٣ بزيادة ١٤,٩٪.

جدول (١) إنتاج أكبر ١٠ دول فى العالم من الصلب الخام

| الدولة | ٢٠٢٠(مليون طن) | التغير ٪ | ٢٠٢١ (مليون طن) | التغير٪ |
|---|---|---|---|---|
| الصين | ٨٦,٢ | -٦,٨ | ١٠٣٢,٨ | -٣ |
| الهند | ١٠,٤ | ٠,٩ | ١١٨,١ | ١٧,٨ |
| اليابان | ٧,٩ | ٥,٤ | ٩٦,٣ | ١٤,٩ |
| الولايات المتحدة | ٧,٢ | ١١,٩ | ٨٦ | ١٨,٣ |
| روسيا | ٦,٦ | ٠ | ٧٦ | ٦,١ |
| كوريا الجنوبية | ٦ | ١,١ | ٧٠,٦ | ٥,٢ |
| تركيا | ٣,٣ | -٢,٣ | ٤٠,٤ | ١٢,٧ |
| ألمانيا | ٣,١ | ٠,١ | ٤٠,١ | ١٢,٣ |
| البرازيل | ٢,٦ | -١١,٤ | ٣٦ | ١٤,٧ |
| إيران | ٢,٨ | ١٥,١ | ٢٨,٥ | -١,٨ |

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب https://aisusteel.org/4365/

أمَّا على مستوى الدول العربية فقد جاءت مصر فى المرتبة الأولى بإنتاج ١٠,٣ مليون طن وبنسبة زيادة ٢٥,١٪، تليها السعودية بإنتاج ٨,٧ مليون طن بنسبة زيادة ١٢,٣٪، وجاءت الجزائر فى المرتبة الثالثة بإنتاج ٤,٠ مليون طن.

(١) - عالية المهدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٧.

جدول (٢) إنتاج الدول العربية من الصلب الخام

| الدولة | ٢٠٢١ (مليون طن) | ٢٠٢٠ (مليون طن) | ٪ التغير ٢١/٢٠ |
|---|---|---|---|
| مصر | ١٠,٣ | ٨,٢ | ٢٥,١ |
| السعودية | ٨,٧ | ٧,٨ | ١٢,٣ |
| الجزائر | ٤,٠ | ٤,٠ | ٠,٠ |
| الإمارات | ٣,٠ | ٢,٧ | ١١,١ |
| قطر | ١,٠ | ١,٢ | -١٦,٦ |
| ليبيا | ٠,٧٠٥ | ٠,٥٣٨ | ٣١,٠ |

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب https://aisusteel.org/4365/.

## ثانيًا: سوق الحديد والصلب فى مصر:

يُوجد فى السوق المصري العديد من الشركات التي تُنتج الكثير من أنواع منتجات الصلب. وسوق الصلب المسطح فى مصر لديه أربعة لاعبين فقط هم: شركة عز، شركة الحديد والصلب المصرية[1]، قنديل للحديد، ونوع السوق فى هذه الحالة هو احتكار القلة، حيث تُوجد حالة من المنافسة المحدودة، حيث يشترك فى السوق عدد صغير من البائعين. وفي عام ٢٠٠٠م، يُبيِّن الجدول رقم (٣) هيكل سوق مُنتجي الحديد فى مصر، حيث تستحوذ شركة الإسكندرية للحديد والصلب على ثُلث الإنتاج تقريبًا ٢٧٪، مقابل ٣٣٪ لشركة عز الدخيلة. وتُشكل هاتان الشركتان كوته تستحوذ على ٦٠,٧٪ من السوق. وفي المقابل فإن النسبة البقية تُوزَّع على شركات أخرى. بما يُشير وبصورة واضحة إلى وجود كارتل أي احتكار للقلة فى سوق الحديد، حيث تستحوذ شركتان على أكثر من نصف الإنتاج، وهو ما يجعلها تتحكَّم فى الإنتاج ومن ثم الأسعار فيما بعد.

(١) تأسَّست شركة الحديد والصلب المصرية عام ١٩٥٤، وتُعتبر شركة الحديد والصلب المصرية (شركة تابعه مساهمة مصرية) من كبرى شركات إنتاج الحديد والصلب العاملة فى ظل قانون قطاع الأعمال العام، ويبلغ حجم استثماراتها ٦٥٠,٧٣٤,٩١٦ جنيهًا مصريًا، ومن أهم الأعمال التي تمارسها الشركة هو إنتاج منتجات الحديد والصلب مطابقة للمواصفات وبأعلى جودة وأقل تكلفة طبقًا لحاجة السوق المحلي والعالمي بمعدل مستوى إنتاج يصل إلى ١٫٢ مليون طن متري http://www.hadisolb.com/.

جدول رقم (٣) توزيع حصص سوق الحديد على الشركات عام ٢٠٠٠

| العرض | حجم الإنتاج (مليون طن) | نسبة المشاركة |
|---|---|---|
| حديد عز | ١١٤٧ | ٪٢٧,٥ |
| إسكندرية للحديد والصلب القومي | ١٣٧٥ | ٪٣٣,٢ |
| عز الدخيلة | ٢٥٢٢ | ٪٦٠,٧ |
| جروب كوتا | ٣٦٠ | ٪٨,٦ |
| حديد بشاي | ٢٧٥ | ٪٦,٦ |
| حديد الدلتا | ٩١,٨ | ٪٢,٢ |
| حديد السويس | ٨٢ | ٪٢٪ |
| حديد حاتم المصري | ٨٠ | ٪١,٩ |
| الحديد والصلب المصري | ٥٦,٢ | ٪١,٣ |
| حديد السعيد | ٥٠ | ٪١,٢ |
| حديد المنوفية | ٤٦ | ٪١,١ |
| اياد روتينج | ٣٦ | ٪٠,٩ |
| كوبر المصري | ٣٤,٢ | ٪٠,٨ |
| الشرقاوي المصري | ٣٣ | ٪٠,٨ |
| مصر للحديد والصلب | ٢٤ | ٪٠,٦ |
| حديد التمساح | ٢٤ | ٪٠,٦ |
| حديد السرحان | ١٦,٩ | ٪٠,٤ |
| الإجمالي | ٣٧٣١ | ٪٨٩,٧ |
| الواردات | ٤٤٠ | ٪١٠,٣ |

المصدر: إعداد الباحث.

وفي التاسع من ديسمبر عام ٢٠٢١، أعلنت شركة العز[١] الدخيلة للصلب – الإسكندرية[٢]، مُوافقة مجلس إدارة الشركة على شراء نسبة ١٨٪ من إجمالي حقوق الملكية فى شركة حديد المصريين لإدارة مشروعات الصلب من أبي هشيمة الشريك المؤسِّس، وشركة أبي هشيمة ستيل لإدارة المشروعات، بقيمة إجمالية لعملية الشراء ٢,٥ مليار جنيه يتمُّ سدادها من موارد الشركة، بحسب إفصاح سابق لشركة عز الدخيلة. وذلك بسبب رغبتها فى إضافة طاقات جديدة لزيادة حصتها السوقية محليًا وحجم صادراتها، من خلال الاستحواذ على استثمارات قائمة بدلًا من الانتظار للحصول على رخصة للإنتاج وبناء مصنع وأفران، ممَّا يُوفر تكلفة ضخمة على شركة عز الدخيلة، ويُسهم فى زيادة طاقتها الإنتاجية فى أسرع وقت. وتتبع شركة عز الدخيلة للصلب، مجموعة حديد عز والتي تضمُّ كذلك شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة، وتُعدُّ المجموعة أكبر مُنتج للصلب عربيًا وأفريقيًا بطاقة ٧ ملايين طن من منتجات الصلب سنويًا، بحسب إفصاحات رسمية للبورصة المصرية موزَّعة إلى أطوال الصلب: ٤,٧ مليون طن سنويًا ومسطحات الصلب: ٢,٣ مليون طن سنويًا. كما تملك مجموعة عز الطاقة الإنتاجية للحديد المختزل ٥ مليون طن سنويًا، وأكثر من ٨,٠٠٠ خبير فى صناعة الصلب، بإجمالي الاستثمارات ٤ مليارات دولار، عدد رُتب الصلب أكثر من ٤٥٠ رتبة، وتصل الاستثمارات الموجهة لمشروعات المسئولية المجتمعية إلى ١٠٠ مليون دولار[٣].

ونتيجة لذلك، يستحوذ عز على ٤٤٪ من إنتاج الحديد فى مصر قبل الصفقة

(١) يُعد حديد عز أحد أسرع منتجي الصلب نموًا وأكثرهم مواكبة للتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة المتاحة فى العالم. وتبلغ الطاقات الانتاجية لمصانعنا فى مصر ٧ مليون طن سنويًا من منتجات أطوال ومسطحات الصلب.

(٢) تُعد شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية، إحدى الشركات التابعة لشركة حديد عز، أكبر مصنع للصلب فى مصر، بطاقة إنتاجية سنوية ٣,٢ مليون طن من منتجات الصلب النهائية، منها ٢,١ مليون طن/ سنويًا من الأطوال (حديد التسليح ولفائف أسلاك الصلب) و١,١ مليون طن/ سنويًا من لفائف مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن. وتقع الشركة فى منطقة الدخيلة غرب محافظة الإسكندرية ثاني أكبر المحافظات فى مصر وميناؤها الرئيسي. وقد تأسَّست شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية بواسطة عدد من شركات ومؤسَّسات القطاع العام والشركات اليابانية ومؤسَّسات التمويل والتنمية الدولية. وقد تأسَّست الشركة باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب؛ حيث بدأت الشركة فى إنتاج الأطوال منذ عام ١٩٨٦ وانتاج الصلب المسطح منذ عام ٢٠٠٠. الموقع الرسمي للشركة https://www.ezzsteel.com/ar/ .

(٣) الموقع الرسمي لشركة عز https://www.ezzsteel.com/ar.

التي أضافت له ٥٪ أخرى، لتبلغ بذلك حصته نحو نصف إنتاج السوق تقريبًا. وقد حقَّقت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية، ارتفاعًا فى حجم المبيعات لتصل إلى ٤٣,٨ مليار جنيه خلال الفترة من يناير/ كانون الأوَّل إلى سبتمبر/ حزيران ٢٠٢١ مقابل ٢٢,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٠، لتتحوَّل الشركة للربحية بقيمة ٣,٢ مليار جنيه مقابل خسائر ٣,٥ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بحسب بيانات رسمية للشركة للبورصة المصرية. وتشمل شركات إنتاج حديد التسليح فى مصر ما يأتي[١]:

الحديد والصلب المصرية: وتعتمد على خامات مستخرجة محليًا تُناسب معداتها وتُنتج كافة أشكال منتجات الصلب، ومنها كمية محدودة من حديد التسليح (بالإضافة لكميات من عروق الصلب لمصانع الدرفلة)، وتستخدم تكنولوجيا الأفران العالية والاختزال بواسطة فحم الكوك ثم تحويل الزهر إلى صلب بمحولات.

شركة عز- الدخيلة: التي تعتمد على خامات مستوردة ذات مواصفات عالية. وتُنتج (بالإضافة لخط مستقل لإنتاج المسطحات الساخن) كافة أشكال ومواصفات حديد التسليح، وتستخدم تكنولوجيا اختزال الحديد الإسفنجي باستخدام الغاز الطبيعي والصهر بأفران الأقطاب الكهربية.

المصرية الأمريكية للصلب بالسادات: التي تعتمد على خامات مستوردة ذات مواصفات عالية. وتُنتج كافة أشكال ومواصفات حديد التسليح، وتستخدم تكنولوجيا اختزال الحديد الإسفنجي باستخدام الغاز الطبيعي والصهر بأفران الأقطاب الكهربية.

شركة عز- السويس للمسطحات: التي تعتمد على خامات مستوردة ذات مواصفات عالية. وتُنتج (بالإضافة لخط مستقل لإنتاج المسطحات الساخن) كافة أشكال ومواصفات حديد التسليح، وتستخدم تكنولوجيا اختزال الحديد الإسفنجي باستخدام الغاز الطبيعي والصهر بأفران الأقطاب الكهربية.

(١) غرفة الصناعات المعدنية، مرجع سابق، ص: ١١.

السويس للصلب؛ التي تعتمد على خامات مستوردة ذات مواصفات عالية. وتُنتج كافة أشكال ومواصفات حديد التسليح، وتستخدم تكنولوجيا اختزال الحديد الخام باستخدام الغاز الطبيعي والصهر بأفران الأقطاب الكهربية.

وتبلغ طاقة إنتاج حديد التسليح لهذه المجموعة حوالي ٨ ملايين طن. ويعتمد قطاع الصلب المصري بشكل كبير على حديد التسليح الذي يُمثل حوالي ٨٠٪ من إجمالي مبيعات الصلب فى مصر. لإنتاج حديد التسليح، يتمُّ استخدام قضبان الصلب كمواد خام. حاليًا لا يكفي إنتاج البليت المحلِّي فى مصر لتلبية طلب مُصنِّعي حديد التسليح، حيث يحتوي خام الحديد فى مصر على تركيز ٥٣٪ من الحديد بينما تحتاج الصناعة إلى تركيز ٧٣٪ على الأقل من الحديد. يتمُّ استيراد حوالي ١,٢ مليون طن من قضبان الصلب كلَّ عام إلى مصر.

الجدول رقم (٤) حجم إنتاج الحديد والصلب فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٨)

| بالألف طن | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج | ٦٢٢٤ | ٦١٩٨ | ٥٥٤١ | ٦٦٧٥ | ٦٣٥٢ | ٦٤٣٥ |
| الواردات | ٢ | ٦٨ | ٢٤٠٠ | ١٥٦٧ | ١١٨٠ | ٨٦٤ |
| الصادرات | ٦١٢ | ٦٠ | ١٠٠ | ٢٥٠ | ٤٧٠ | ٥١٠ |
| (الطلب المحلي) الاستهلاك | ٥٦١٤ | ٦٢٠٦ | ٧٨٤١ | ٧٩٩٣ | ٧٠٦٢ | ٦٧٨٩ |
| نسبة العرض إلى الطلب | ١١١٪ | ١٠١٪ | ١٠١٪ | ١٠٣٪ | ١٠٧٪ | ١٠٨٪ |
| الواردات فى السوق المحلي | ١٣٪ | ٦١,٧١٪ | ١٩,٦ | ٣٠,٦١٪ | ١,١٪ | ٠,٠٤٪ |
| معدل النمو | ١٥٪ | ١١٪ | ٢٦٪ | ٢ ٪ | ١٢٪- | ٤٪- |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

جدول (٥) إجمالي الإنتاج السنوي للصلب الخام فى مصر خلال الأعوام من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ (بالمليون طن)

| السنوات | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج | ٦٦٢٧ | ٦٧٥٤ | ٦٤٨٥ | ٥٥٠٦ | ٦٨٧٠ | ٧٨٠٧ |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

يُوضح الجدول السابق أن إنتاج الحديد والصلب بمصر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨) كان متذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض، فقد كان حجم الإنتاج المحلي من الحديد عام ٢٠٠٧ حوالي ٦٢٢٥ ألف طن، ثم تناقص خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وتوابعها على جميع القطاعات بالتدهور، ثم بدأ فى التزايد عام ٢٠١٠ حتى وصل إلى ٦٦٧٦ ألف طن، وهو أعلى ممَّا كان عليه قبل أزمة عام ٢٠٠٨م, ثم أخذ الإنتاج يتناقص بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١م ممَّا أثَّر على إنتاج المصانع وغياب رجال الأعمال عن المشهد، ثم بدأ يستردُّ قوته بعد الثورة حتى عام ٢٠١٤م ووصل إلى ٦٧٥٤ ألف طن، ثم تناقص فى السنتين التاليتين ٢٠١٥ و٢٠١٦م، ثم عاد بدرجة إنتاج أعلى حتى وصل عام ٢٠١٨ إلى ٧٨٠٧ ألف طن من الحديد.

كما يُوضح الجدول أيضًا تغيُّر معدل نمو الإنتاج من الحديد خلال الفترة، حيث تراجع من معدل نمو ١٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى -١٢٪ عام ٢٠١١م، ثم وصل إلى ٥٪ عام ٢٠١٨م، وكذلك يُبيِّن الجدول تغيُّر حجم الواردات والصادرات من الحديد والصلب بالزيادة والنقصان بسبب الأحداث التي تخلَّلت هذه الفترة. ويتضح من البيانات بالجدول أن إجمالي الإنتاج السنوي لمصر فى العام ٢٠١٠ قد بلغ ٦٦٧٦ ألف طن متري، وقد تزايدت عبر السنوات إلى أن وصلَت ٧٨٠٧ ألف طن فى العام ٢٠١٨ بزيادة نسبية قدرها ١٦,٩٪ إلى سنة ٢٠١٠. وذلك بمقارنة إجمالي الإنتاج السنوي بمصر من الصلب الخام مع إجمالي القدرات التصديرية من الصلب المصنَّع ونصف المصنَّع، والتي تم إظهار البيانات الإحصائية الخاصة بها فى الجدول رقم (٣). كما تم حساب النسبة المئوية لإجمالي الصادرات بالمقارنة بإجمالي الإنتاج سنويًا.

ويُوضِّح الشكل البياني رقم (٤) التغيُّر السنوي فى كلٍّ من إنتاج الصلب الخام وإجمالي الصادرات السنوية للصلب المصنَّع ونصف المصنَّع خلال السنوات التي شملها البحث من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١٨. وكما يتضح من الشكل البياني أن تطوُّر القدرات التصديرية تتوافق مع تطوُّر القدرات الإنتاجية إلى حدٍّ كبير، وقد

انخفضَت القدرات الإنتاجية لتصل إلى أقلِّ قيمة لها فى العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦ بقيمة قدرها ٥٥٠٦ ألف طن، ومن ثم إلى ٥٠٣٦ ألف طن، وقد تبع ذلك انخفاض فى الصادرات فى نفس الأعوام لتصل إلى ٤٥٣ ألف طن فى العام ٢٠١٥ ومن ثم ٨٠٨ ألف طن فى العام ٢٠١٦.

جدول رقم (٣) يُوضح الإنتاج السنوي المصري من الصلب الخام وإجمالي الصادارت من الصلب المصنَّع والنصف مصنَّع وبيان النسبة المئوية

| ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٦٦٧٦ | ٦٤٨٥ | ٦٦٢٧ | | ٦٧٥٤ | ٦٤٨٥ | ٥٥٠٦ | ٥٠٣٦ | ٦٨٧٠ | ٧٨٠٧ |
| ١١٨٤ | ١٤٢٥ | ٨٤٧ | | ١٩٥٨ | ١١٥٣ | ٤٥٣ | ٨٠٨ | ١٤٧٧ | ١٤٥٣ |
| ٪١٨ | ٪٢٢ | ٪١٣ | | ٪٢٩ | ٪١٨ | ٪٨ | ٪١٢ | ٪٢١ | ٪١٩ |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وفي عام ٢٠٢٠، ارتفع إنتاج الصلب فى مصر إلى ٩٩٣,٨٨ ألف طن فى ديسمبر من ٦٧٢,٠٥ ألف طن فى نوفمبر من عام ٢٠٢٠. انظر: الشكل رقم (١).

شكل (١) إنتاج الصلب فى مصر خلال عام ٢٠٢٠

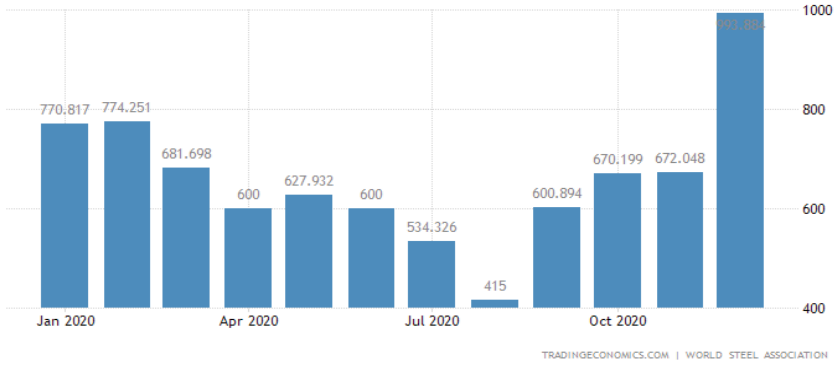


المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

**شكل (٢) إنتاج الصلب فى مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)**

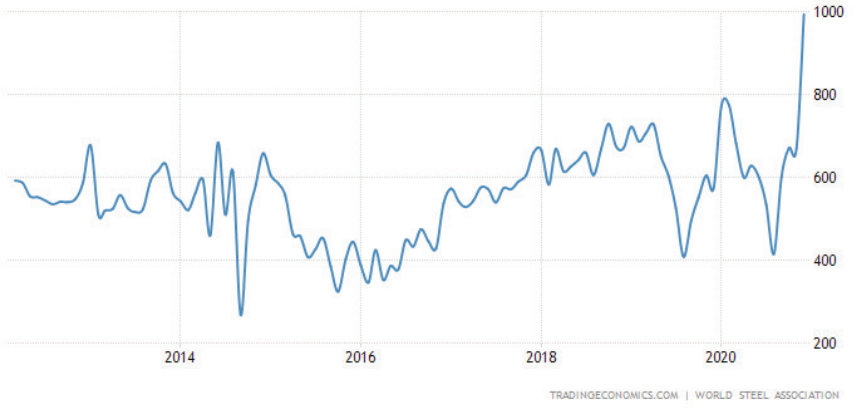


**المصدر: وزارة التجارة والصناعة.**

**وقد بلغَت واردات مصر من الحديد والصلب ٢,٦٤ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٠، وهي متراجعة عمَّا كانت عليه عام ٢٠١٨ من ٤,٤ مليار دولار أمريكي، ومن ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، وفقًا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة الدولية. راجع: الشكل رقم (٣). وفي عام ٢٠١٩، بلغت قيمة واردات مصر من الحديد نحو ٤,٩ مليار دولار. وساهمت منتجات الحديد والصلب نصف المصنَّعة فى أعلى قيمة استيراد بقيمة ١,٥ مليار دولار مقابل ٣٦٩ مليون دولار من سبائك الحديد والصلب[1].**

(1) Saifaddin Galal. (2021). Value of imported iron and steel to Egypt 2019, by commodity. Statista. November, 2021. https://www.statista.com/statistics/987135/egypt-import-value-of-iron-and-steel-by-commodity/.

شكل (٣) قيمة واردات مصر من الحديد والصلب خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٠)

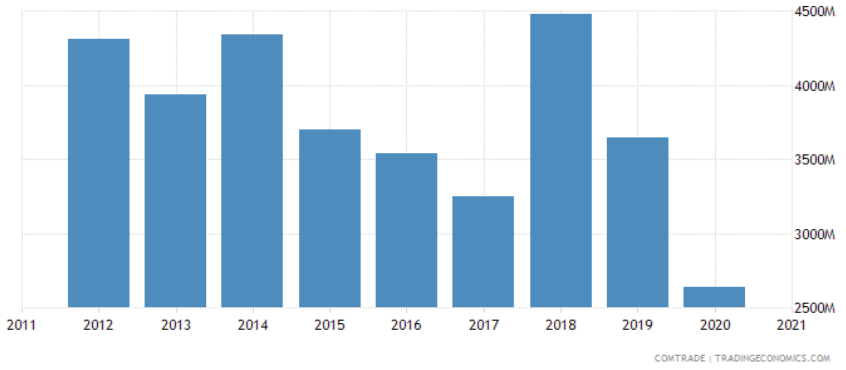


المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

فيما أعلن المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية أن صادرات شركة الحديد والصلب خلال الفترة (يناير ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٠) تراجعت إلى ١١,٥١٣ مليون جنيه مقارنة بـ ١١,٧٢٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩، والتي قد تصل إلى ١١,٥١٣ مليون جنيه. وذلك أوضحه تراجع الطلب العالمي على الحديد بعد أزمة كوفيد -١٩. ويُمكن تفسير الانخفاض فى صادرات الحديد والصلب من خلال زيادة أسعار الحديد نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاج الحديد فى مصر، بينما انخفضت الأسعار عالميًا، وبالتالي لم تصمد أمام المنافسة السعرية فى سوق التجارة الدولية. كما تسبَّب قرار البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه المصري فى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة المستخدمة فى عملية الإنتاج وأثَّر على ارتفاع تكلفة إنتاج الحديد فى مصر[١].

وتُواجه صناعة الحديد والصلب فى مصر تحديات الإغراق والمنافسة غير العادلة مع الحديد المستورد، خاصة من تركيا والصين وأوكرانيا، بأسعار تقلُّ عن تكلفة الإنتاج. وبذلك تآكلت الحصة التسويقية للمُنتج المحلي لصالح المنتج المستورد، ممَّا أدَّى إلى خسائر فادحة فى صناعة الحديد والصلب المحلية[٢].

(١) داليا الجامي. قطاع الأعمال المصري مشاكل قضية شركة الحديد والصلب (١). المركز المصري للدراسات. أغسطس ٢٠٢١. https://en.eipss-eg.org/egypt-enterprise-sector-problems-the-case-of-iron-steel-co-١/.

(2) Heba Abdel Dayem, Manar Shaaban. Iron and Steel Industry, Sectoral Studies Series. National Investment Bank, 2017. http://www.nib.gov.eg/PDF/sectors_reports/005_Hadid Final.pdf.

### ٣/٢ آثار الإغراق على الاقتصاد المصري:

لا تقتصر عملية الإغراق على ما تُحدثه فقط من وجود مُنتج فى سعة عن منتج آخر محلي مثيل له، فى الوقت الذي يبعد ذلك عن المزايا النسبية أو التنافسية التي يتمتَّع بها هذا على ذاك. فمع وقوع الإغراق كحالة عكسية أو مضادة للمنافسة، التي تُجهز عليها وتُوردها أرضًا فى بعض أنواع الإغراق أو تُقلل من درجاتها فى وقتٍ من الأوقات أو ربَّما تُحدث حالة من عدم الاستقرار فى الاقتصاد المحلي، قد تُفقده بعض قواه أو ربَّما تجعله تابعًا بصورة أكبر للعالم الخارجي. ومن ثم فإن الإغراق بهذه الصورة يتفرَّع منه ويُلاحقه عديد من الآثار التي نعرض بعضها فى حالة الاقتصاد المصري، وهي على النحو الآتي:

أوَّلًا: الأثر على المُنتج المحلي: تبدأ أولى آثار الإغراق فى الحدوث إزاء مقابلة منتج أجنبي مستورد لمنتج آخر محلي مُماثل له، مصحوبًا بانخفاض فى سعر الأوَّل بعيدًا عن تكلفة النقل أو الشحن والتأمين أو من زاوية أخرى سعر أقل من تكلفة الإنتاج. ومن ثم فنحن أمام مقابلة سعرية لا تخضع لقواعد المنافسة، بل تخضع لرغبة وقدرة منتج ما على الدخول لسوق ما خارجي وإغراقه بالمنتج بالسعر المنخفض عن سعر بيعها فى بلد إنتاجه. وإزاء هذا الانخفاض لا عجب أن تضعف قدرة الصناعة أو المنتج المحلي على مُجاراة هذا التخفيض فى المنتجات المستوردة التي تتمتَّع بسعر إغراق، خاصة إذا كان إغراقًا طويل الأجل وليس عارضًا.

إذا يبقى لنا من الأفضل القول: بأن الإغراق هو عملية تخفيض وليس انخفاضًا، وإذا ما كانت رغبة المنتج الأجنبي فى إقصاء أو إزاحة المنتجين المحليين والسيطرة على السوق، فإن الأمر هنا يُناسبه التخفيض العمدي وليس الانخفاض، الذي ربَّما يُعزى لعوامل العرض والطلب. ومن بين القضايا التي تُمثل هذا الأثر تلك القضية التي رفعها المنتجون المحليون فى لفائف الحديد والصاج ضد الواردات من هذا النوع ضد تركيا والصين وأوكرانيا، حتى جاء القرار بعد دراسة أجراها قطاع المعالجات التجارية بناءً على شكوى الصناعة المحلية، والتي تضمَّنَت تضرُّرها من الزيادة الكبيرة فى الواردات من صنف حديد التسليح من دول الصين

وتركيا وأوكرانيا، حيث قدَّموا كافة المستندات الدالَّة على أن هذه الواردات ترد بأسعار مغرقة، وأن هناك علاقة بين هذه الواردات المغرقة والضرر المادي الذي لحق بالصناعة المحلية. وانتهت نتائج التحليل إلى أن سُلطة التحقيق تلقَّت ردود الأطراف المعنية على قوائم الأسئلة، كما تلقَّت الردود على خطابات استيفاء بعض البيانات التي كان يتعيَّن على تلك الأطراف استيفاؤها، وتم تحليل البيانات والمعلومات الواردة بها، فى غضون ذلك تمَّ عقد اجتماع اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٢ لمناقشة تقرير فرض رسوم مُكافحة إغراق مؤقتة لمكافحة الإغراق. والتي انتهَت بالموافقة على فرض رسم مؤقَّت لمدة أربعة أشهر، لافتًا إلى أنه تم عرض الأمر على اللجنة الاستشارية، والتي أوصَت بمد الفترة لمدة شهرين ليصل إجمالي فترة تطبيق الرسوم إلى ٦ أشهر انتهَت فى ٦ ديسمبر [١] ٢٠١٧.

وخلاصة القول: أن هذا الحدث الإغراقي يجعل الإنتاج المحلي كفيلًا بالتراجع أمام المنتجات المستوردة ذات الأسعار المغرقة، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتدُّ لعدم قدرة المنتجات المحلية على الاستمرار بالمنافسة، وربما الخروج من السوق كليًا. بما يقودنا للقول: أن هناك أثرًا سلبيًا لحدوث الإغراق على المنتج والإنتاج المحلي، بما يجعل السوق المحلي بيئة غير صالحة لحالة المنافسة، وهو ما يمتدُّ ليُؤثِّر أيضًا على عملية التنمية الاقتصادية ذاتها التي تتأثر حتمًا بقتل المنافسة تارة والقضاء على قدرات إنتاجية محلية تارة أخرى.

ثانيًا: الأثر على الاستثمار الأجنبي والمحلي: حيث يُمثل الاستثمار الأجنبي -خاصَّة المباشر منه- حالة اقتصادية مرغوبًا فيها من جميع البلدان، وتسعى جاهدة لاجتذابها وتهيئة البيئة الملائمة لها والداعمة لتعظيم الاستفادة من عوائده واقتصاداته، وفي ذات الوقت يُعتبر الاستثمار المحلي هو المعول الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة. وبالربط بين هذا وذاك، يستطيع الاقتصاد الوطني تعظيم القدرات الإنتاجية فى طريقة لتحقيق التنمية. ومع

(١) إسلام سعيد، بعد ٦ أشهر من التحقيقات.. فرض رسوم إغراق نهائية على الحديد الصيني والتركي والأوكراني لمدة ٥ سنوات.. الصناعة: المصانع المحلية أثبتت أن الواردات بأسعار مغرقة.. "الصناعات المعدنية": القرار يقلل إهدار العملة الصعبة، اليوم السابع، ٦ ديسمبر، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي https://www.youm٧.com/story/٢٠١

وجود الإغراق بكافة أشكاله، يظلُّ الاستثمار فى حالة تهديد، وتظهر آلية التأثير تلك من خلال عُزوف الاستثمار الأجنبي وعدم رغبته فى دخول بيئة استثمارية تخلو من المنافسة، ولا تعرف أُسس التجارة العادلة. وبالنسبة لأثر الإغراق على الاستثمار المحلي، فإنه يُصاب فى مقتل حيث يُؤدِّي الإغراق إلى تهديد الصناعة المحلية ومزاحمة المنتج المحلي وربَّما إلى إقصائه من ناحية، وجعله مانعًا وعاملاً سلبيًا على إمكانات وقدرات الصناعة والإنتاج المحلي من ناحية أخرى.

ثالثًا: الأثر على الاستهلاك: فإذا كنا قد أوردنا سلفًا عددًا من الآثار السلبية للإغراق على الاقتصادات المحلية، خاصة على مستويات المنافسة والإنتاج المحلي والاستثمار الأجنبي، إلا أنه عند الحديث عن علاقة الإغراق بالاستهلاك أو المستهلك، قد تبدو الصورة مغايرة تمامًا. وبالتأسيس على أن ارتفاع الأسعار هو العدو الأوَّل للمستهلك، فإن انخفاض الأسعار لا يعدو إلا أن يكون صديقًا له وحالة مرغوبًا فيها، حيث يستطيع المستهلك مع انخفاض الأسعار أن يُحقق مزيدًا من الإشباع. وهنا يبدو أنه ثمة تعارض فعليٌّ بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين، فالأول يُضار من عملية الإغراق جراء التخفيض، والثاني تزداد قدرته على الإشباع معه، إلا أن الأمر قد يختلف بعض الشيء بحسب نوع الإغراق ومدته الزمنية.

# القسم الرابع
# مداخل مُكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري

إن وسائل تشخيص وإثبات الإغراق ومنهجيات مكافحته من ناحية وإخفاق محاولات توحيد الأسس والمنهجيات الدولية لمجابهة هذه الظاهرة ومعالجاتها من الناحية الأخرى، قد عملا على تعقيد الموقف، وبدَأت كلُّ دولة تسلك ما تراه مناسبًا من أنماط مُكافحة الإغراق، وتصكُّ ما تراه قانونًا لازمًا لحماية اقتصاداتها من آثاره السلبية. ولأن مكافحة الإغراق يُعدُّ بمثابة حماية مستترة ومجددة[١]، وشرطًا وقائيًا تستخدمه جميع الدول لدواعي كثيرة فى مقدمتها حماية اقتصادها القومي وحماية الصناعات المحلية لديها، فقد استخدمت الدول عديدًا من المداخل والأدوات اللازمة للتصدِّي لكافة أنواع الإغراق وما ينتج عنه من آثار سلبية عليها. وباعتبار الإغراق فى مضمونه يحمل حالة من اللانظام فى التجارة الدولية وأحد أشكال المُمارسات المضادة للمنافسة العادلة، نستعرض الموقف المصري من مُكافحة الإغراق عبر عدة مداخل، هي على النحو الآتي:

٤/١ المدخل التشريعي وتفعيل القانون[٢] : يُمثل المدخل التشريعي أوَّل مداخل مكافحة الإغراق، حيث يُؤدِّي صكُّ القوانين وتفعيلها إلى آثار غير محدودة فى مواجهة الإغراق، خاصة بعد إثبات وقوعه والتحقُّق من وجود علاقة السببية بين الإغراق والضرر. وقد تنبَّه المُشرِّع المصري إلى ذلك؛ فقام بصكِّ قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية[٣]. وتتضمَّن المادة ١٥ بأن: يتعيَّن أن تتضمَّن الشكوى من

(١) إجلال راتب (باحث رئيسي)، مرجع سابق، ص: ٤٥.

(٢) الجريدة الرسمية، قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من آثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية.

(٣) إن مصر تتمتع باقتصاد مفتوح على العالم الخارجي مما يزيد من عملية التبادل التجاري، فكان عليها أن تقوم بوضع الأسس والقواعد لمواجهة الإغراق، وبالفعل تم صدور القانون المصري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية، وقبل هذا القانون فقد أنشئت إدارة مركزية للسياسات التجارية الدولية بموجب قانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٩٥ كتقسيم تنظيمي من قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، وتختصُّ هذه الإدارة بحماية الصناعة المصرية من الآثار الضارة الناجمة عن الدعم والإغراق والزيادة المفاجئة فى الواردات التي تضر بالصناعة المصرية، أو تهدد بحدوث ضرر لها أو تعوق أو تؤخر قيام هذه الصناعة.

واردات مغرقة أو مدعومة أدَّت إلى إعاقة إنشاء صناعة محلية البيانات، خاصة ما إذا كانت الصناعة المحلية للمنتج المثيل قد أُنشِئَت فعلًا أو فى سبيلها إلى الإنشاء والمدى الزمني المطلوب لإنشائها إن لم تكن قد أُنشِئَت فعلًا. وفي المادة ٣٢ تم تعريف الإغراق بأنه تصدير منتج ما إلى مصر بسعر تصدير أقلَّ من قيمته العادية فى مجرى التجارة العادي.

ويُقصد بسعر التصدير السعر المدفوع أو الواجب دفعه ثمنًا لهذا المنتج من قِبَل المستورد ودون تحميله بأية تكاليف أو رسوم أو نفقات تزيد على ما يتحمَّله عند البيع للاستهلاك المحلي فى دولة المنشأ أو التصدير. ولا يدخل فى تحديد سعر التصدير أية رسوم أخرى يقتضيها تصدير المنتج أو شحنه من دول التصدير. ويُقصد بالقيمة العادية سعر بيع المنتج فى مجرى التجارة العادي فى السوق المحلية لدولة المنشأ أو التصدير أو تكلفة الإنتاج مضافًا إليها المصروفات البيعية والإدارية والعمومية وهامش الربح المعتاد تحقيقه أو سعر تصدير المنتج المثيل إلى دولة ثالثة.

ويجوز لسُلطة التحقيق تقدير القيمة العادية لمنتجات ذات منشأ أو مصدَّرة من دولة ذات اقتصاد موجَّه باستخدام بيانات دولة أخرى ذات ظروف مشابهة من دول الاقتصاد الحر أو على أي أساس آخر تراه مناسبًا. وفي المادة ٣٦ تقرَّر تحديد هامش الإغراق باعتباره الفرق بين القيمة العادية وبين سعر التصدير. وعلى سُلطة التحقيق عند تقدير هامش الإغراق أن تُجري حساباتها على نفس المستوى التجاري لنفس الفترة الزمنية قدر الإمكان مع مُراعاة الاختلافات المؤثِّرة على قابلية الأسعار للمقارنة طبقًا لأحكام المادة ٢ / ٤ من اتفاق مكافحة الإغراق، وفي المادة رقم ٤٥ تقوم سُلطة التحقيق بتحديد مقدار الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق وبما لا يجاوز هامش الإغراق. وتُفرض هذه الرسوم على الواردات المغرقة من كافة المصادر متى ثبت أنها تتسبَّب فى حدوث ضرر بالصناعة المحلية، ويُستثنى من ذلك الواردات من المصادر التي قبلت تعهداتها السعرية.

٤/٢ المدخل المؤسَّسي: ويُعتبر أحد أهم أعمدة مكافحة الإغراق فى مصر، حيث يُؤدي وجود جهات كثيرة يُنتظر من خلالها إصدار قرارات بشأن احتساب الإغراق

وثبوت تحقُّقه، ومن ثم فرض رسوم على الواردات المُغرقة، وقد أُنشِئ جهاز مكافحة الدعم والإغراق التابع لوزارة التجارة والصناعة؛ لأجل مكافحة الإغراق وتنظيم عملية الواردات وحماية المنافسة من الممارسات الضارة للتجارة الدولية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يُساعد الجانب المؤسَّسي على تنظيم عملية المنافسة المحلية، بحيث توحِّد قدرتها على مكافحة الواردات المُغرقة، وكذلك تساعد فى ترقية الصناعات المحلية؛ كي تستمر وتستقر فى أوقات الإغراق وفي الأوقات العادية.

٣/ ٤ المدخل التنموي بين تنمية الصادرات وضبط سلوك الواردات: يُعد هذا المدخل أحد أهم سُبل مكافحة الإغراق فى مصر، ولا سبيل لهذا إلا بالتعويل عليه وتعظيمه، ومفاد هذا المدخل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الحقيقية التي تتسم بالاستقرار والاستمرار. وتتمثَّل آلية ذلك فى تحقيق التوافق والمواءمة بين السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي كالسياسة المالية والنقدية والتجارية... وغيرها. ويبدأ ذلك عن طريق زيادة وتنوُّع الاقتصاد عن طريق الصادرات، خاصة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك الواردات التي تكون أغلبها واردات رأسمالية أكثر منها استهلاكية؛ كي تخدم أغراض التنمية. وفي عبارة أخرى: فإن هذا المدخل ينطوي عليه مكافحة الإغراق من جانب، وكذلك كهدف حيوي من أهداف السياسة الاقتصادية فى الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول فى مختلف الأسواق العالمية. وتزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء ما تُمارسه من دور حيوي فى زيادة الإنتاج المحلي والتشغيل وتوفير النقد الأجنبي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، مما يُسهم فى خفض الدَّيْن الخارجي[1]. وتزداد معه قدرة الاقتصاد المصري على الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية وتعظيم الاستفادة منها، ولذا كان التصدير إحدى الدعائم الرئيسية لمكافحة الإغراق عبر مدخلها التنموي.

وعلى صعيد ضبط سلوك الواردات، فإن كفاءة وفاعلية هذا الضبط يبقى خيارًا مفتوحًا ومتاحًا لمكافحة الإغراق عبر تعظيم الواردات الإنتاجية وتقليل

(١) هناء خير الدين وطارق المغراوي، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر، آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ٢٤، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، إبريل، ٢٠١٠، ص: ١.

**الواردات الاستهلاكية ذات الآثار غير الحميدة على الأداء الاقتصادي. ومن ثم، فإن المدخل التنموي يعتمد على جناحين هما: تنمية الصادرات، وضبط سلوك الواردات، بما يُساعد على كبح جماح الإغراق، والتقليل من آثاره السلبية على الاقتصاد المصري.**

## النتائج:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل الآثار الاقتصادية للإغراق، والوقوف على أهم مداخل مكافحته فى الاقتصاد المصري، خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١). وعبر المنهج التحليلي الوصفي، تبيَّن ما يأتي:

أن الاقتصاد المصري يتسم بازدواجية الإغراق، ففي الوقت الذي عانى فيه من حالة الإغراق (الاستيرادي) من بعض الدول وفي بعض السلع مثل الصين وتركيا وأوكرانيا. وقد تم توجيه إليه تُهم بممارسة الإغراق (التصديري) هو الآخر فى بعض الصادرات من السلع الزراعية والمنسوجات، خاصة مع الاتحاد الأوروبي.

تبيَّن أن سوق الحديد والصلب يُعتبر أحد أهم الصناعات فى الاقتصاد المصري.

لقد أثبتت فرضية الدراسة أن هذا السوق يخضع لنمط احتكار القلة، وتُواجه صناعة الحديد والصلب فى مصر تحديات الإغراق والمنافسة غير العادلة مع الحديد المستورد، خاصة من تركيا والصين وأوكرانيا، بأسعار تقلُّ عن تكلفة الإنتاج.

بيَّنت نتائج الدارسة أيضًا ثلَّة من الآثار الاقتصادية التي تُصاحب الإغراق وأهمها: (تكريس الطابع الاحتكاري، وخفض مستويات المنافسة فى السوق المصري، وانخفاض الإنتاج المحلي، والتأثير على قدرة عدد من الصناعات على الاستمرار، ونُزوح الاستثمارات الأجنبية، وعرقلة الاستثمار المحلي)، ورغم وجود هذه الآثار السلبية، فإن هناك أثرًا إيجابيًا على المستهلك يتلخَّص فى: تعاظم منفعته مع اتساع قدرته على الاختيار جراء وجود عدد أكبر من المنتجين. وبالتالي فإن سياسة الإغراق لها آثار سلبية على اقتصادات هذه الدول، وبالأحرى على الاقتصاد المصري.

**التوصيات:**

١. **العمل على تعزيز المنافسة فى سوق الحديد، وبناء صناعة تنافسية تساعد فى كسر حاجز الاحتكار.**

٢. **تحفيز الاستثمارات الأجنبية وتوطينها فى الصناعات التي تُواجه الإغراق.**

٣. **تفعيل الجانب التشريعي بسنّ القوانين ومتابعة تفعيلها وتحديثها دوريًا، وإنفاذ القانون بصورة أكبر وشمولية أكثر بما يحمي المنتج والصانع المحلي.**

٤. **إنشاء مجلس قومي لمكافحة الإغراق.**

٥. **زيادة مستوى التوعية الإعلامية بالسلع والصناعات التي تتعرض للإغراق فى الاقتصاد المصري.**

٦. **تنمية الصادرات وضبط سلوك الواردات كوسائل حيوية وذات فعالية فى مكافحة الإغراق فى الاقتصاد المصري.**

## قائمة المراجع:


١. إجلال راتب العقيلي (باحث رئيسي)، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ١٢٧، معهد التخطيط القومي القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٩، ص: ١٢٥.

٢. إسراء عبد الباسط أحمد الغازي، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢٢، العدد١، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر يناير، ٢٠٠٢.

٣. إسلام سعيد ودانة الحديدي، "س وج" كل ما تريد معرفته عن قضية إغراق الحديد، جهاز مكافحة الدعم يؤيد غرفة الصناعات المعدنية... رسوم تفرض لمدة ٤ أشهر.. شركات من "الصين وأوكرانيا وتركيا" خضعت للتحقيقات... واستكمال القضية بنهاية العام، ٦ يونيو، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي HTTPS://WWW.YOUM7.COM

٤. إسلام سعيد، بعد ٦ أشهر من التحقيقات... فرض رسوم إغراق نهائية على الحديد الصيني والتركي والأوكراني لمدة ٥ سنوات... الصناعة: المصانع المحلية أثبتت أن الواردات بأسعار مغرقة... "الصناعات المعدنية": القرار يقلل إهدار العملة الصعبة، اليوم السابع، ٦ ديسمبر، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي https://www.youm7.com

٥. أحمد البدري عبد العظيم، عصام أحمد البدري، & خليل، إمام. (٢٠٢٢). تأثير الإغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. المجلد ٣. العدد٢. 2022. /10.21608 DOI: CFDJ.2022.230783.

٦. الجريدة الرسمية، قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من آثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية.

٧. العناني، رضوان ربيع. اتفاق مكافحة الإغراق فى إطار منظمة التجارة العالمية وآثاره الاقتصادية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلد٧. جامعة قناة السويس. ٢٠١٦.

٨. جواد حسين كاظم، تحليل ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامع البصرة، العراق، كانون الثاني، ٢٠١١، ص: ٢١.

٩. حسين زبون عليوي، تحميل أثر سياسة إغراق السوق فى حماية المنتج والمستهلك العراقي خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ١٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٧.

١٠. داليا الجامي. قطاع الأعمال المصري مشاكل قضية شركة الحديد والصلب (١). المركز المصري للدراسات. أغسطس. ٢٠٢١./HTTPS://EN.EIPSS-EG.ORG/EGYPT-ENTERPRISE-SECTOR-PROBLEMS-THE-CASE-OF-IRON-STEEL-CO-1/.

١١. دياب، أحمد مغاوري. اتفاق مكافحة الإغراق وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق. سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. القاهرة. ٢٠٠٠.

١٢. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول الطبعة الأولى سوريا، تشرين الأول، ٢٠٠٠.

١٣. سلوى عثمان، مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد٢، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٦.

١٤. طارق الزهد، قضايا الإغراق والدور المطلوب من الصناعة الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

١٥. عادل عبد العزيز، سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة الدولية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٦. عالية عبد المنعم المهدي وآخرون، مستقبل صناعة الحديد والصلب فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي، المجلد ٢٩, العدد ١, ٢٠٢١.

١٧. عتيقة بيكي، تحرير التجارة وقضايا الإغراق فى دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ٢٠١٥.

١٨. عزة علي فرج، اقتصاديات صناعة الحديد والصلب، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١, ١٦, ٢٠٢١.

١٩. عمار حبيب جهلول، حماية المنافسة فى إطار منظمة التجارة العالمية: المفهوم، المحددات والآثار، بحث قدم إلى مؤتمر البحوث القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، غرفة صناعة دبي، الإمارات، ٢٠٠٤.

٢٠. عمار حبيب جهول، حماية المنافسة بموجب قواعد مكافحة الإغراق، ملتقى: حماية المنافسة ومنع الاحتكار فى ضوء التحولات بالمنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة البريطانية فى القاهرة، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١١.

٢١. عمر محمد عثمان صقر، الإغراق: آثاره – ومواجهته دوليًا ومحليًا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٤و ٣، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٢. غرفة الصناعات المعدنية. صناعة الصلب بمصر تاريخ وتصنيف. القاهرة. ٢٠٢٢. HTTPS://WWW.CMIEGYPT.ORG/STUDIES_AND_STATISTICS/138/DEFAULT.ASPX.

٢٣. قادري لطفي محمد الصالح، أثر الإغراق على المنافسة فى التجارة الدولية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسة، العدد ١٤، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يناير ٢٠١٦.

٢٤. لعجال مدني والطاهر برايك، مكافحة الإغراق باعتباره ممارسة منافية للمنافسة التجارية الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٣، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، الجزائر، يناير ٢٠١٨.

٢٥. ماهر عبد العزيز عبد الرحمن وائل سالم جميل، تحليل واقع الصناعات البتروكيماوية العراقية فى ظل الإغراق السلعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد ١٩، العدد٧، العراق، ٢٠١٤.

٢٦. محمد عبد الحليم عمر، مشكلة الإغراق وحرق الأسعار، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية الثامنة عشرة، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٠.

٢٧. مستقبل الحديد والصلب، HTTPS://STEEL-NETWORK.COM/INDEX.PHP?GO=NEWS&MORE=2207

٢٨. الموقع الرسمي لشركة عز HTTPS://WWW.EZZSTEEL.COM/AR.

٢٩. نسيم حسن أبو جامع، الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد١٤، العدد١، فلسطين، ٢٠١٢، ص: ٢١٨-١٨٥.

٣٠. هناء خير الدين وطارق المغراوي، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر، آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ٢٤، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أبريل، ٢٠١٠.

٣١. وزارة التجارة والصناعة، تقرير عن أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصناعة المنشور بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠١٧، قطاع تكنولوجيا المعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، مصر، أغسطس ٢٠١٧.

32. After 67 years.. liquidation of the Iron and Steel Company in Egypt. 31 May 2021. https://mubasher.aljazeera.net/news/2021/5/31/67-year-after-liquidation-of-iron-and-steel-in.

33. Aggarwal, Aradhana. (2011) 'Trade Effects of Anti-dumping in India: Who Benefits?', The International Trade Journal, 25: 1, 112 — 158, To link to this Article: DOI: 10.1080/08853908.2011.532047.

34. Alexander-Nikolai Sandkamp, The Trade Effects of Antidumping Duties: Evidence from the 2004 EU Enlargement, ifo WORKING PAPERS Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Germany, June 2018, p31.

35. Bruce A. Blonigen and Thomas J. Prusa, DUMPING AND ANTIDUMPING DUTIES, Working Paper 21573, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, September, 2015, p4.

36. Douglas A. Irwin, The Rise of US Anti-dumping Activity in Historical Perspective, Blackwell Publishing Ltd, 9600 Garsington Road, Oxford, OX4 2DQ, UK,2005.

37. Ethier ,W, Dumping, Journal of Political Economy , No90, 1982, pp487-488

38. Heba Abdel Dayem, Manar Shaaban. Iron and Steel Industry, Sectoral Studies Series. National Investment Bank, 2017. http://www.nib.gov.eg/PDF/sectors_reports/005_Hadid Final.pdf.

39. Karolina Andersson and Carin Thuresson, The Impact of an Anti-dumping Mea sure A Study on EU Imports of Chinese Footwear , J Ö N K Ö P I N G I N T E R N A T I O N A L B U S I N E S S S C H O O L JÖNKÖPING UNIVERSITY, April, 2008,p22.

40. Knetter, M. M. and T. J. Prusa (2003), 'Macroeconomic Factors and Antidumping Filings: Evidence from Four Countries', Journal of International Economics,

41. Mansi Bahal, DUMPING AND ITS IMPACT ON COMPETITION, Masters in Business Laws and Administration, NALSAR University of Law, Hyderabad October, 2012, p32.

42. Oxford Economics: https://www.worldsteel.org/steel-by-topic/statistics/Steel-industry-economic-impact- .html.

43. Saifaddin Galal. (2021). Value of imported iron and steel to Egypt 2019, by commodity. Statista. November, 2021. https://www.statista.com/statistics/987135/egypt-import-value-of-iron-and-steel-by-commodity/.

44. Timothy A. Falade Obalade, Analysis of Dumping as a Major Cause of Import and Export Crises, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 4 No. 5; March 2014, p6.